

## الفصل الخامس

### الدراسة التحليلية المقارنة

أولاً : القوى والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية  
في الفترة محل الدراسة

ثانياً: أهم ما جاء بالخطاب السياسي التربوي في مجلسي  
الشعب والشورى عن التعليم وأهدافه

ثالثاً: المقارنة بين الخطابات السياسية المختلفة في  
تناول التعليم بعامة والأهداف التربوية بخاصة

رابعاً: أهم الملاحظات على ما جاء بالدراسة

قبل البدء بالنظر إلى التعليم وأهدافه على مدار الفصول التشريعية الستة محل الدراسة ، لإبراز أهم ما جاء فيها ، والوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين الخطابات السياسية المختلفة ، والتعرف على أهم الملاحظات على ما جاء بالدراسة ، يتعين علينا أن نقف وقفة لتتعرف على أهم القوى والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بالبلاد في الفترة محل الدراسة ، لمعرفة مدى تأثيرها على التعليم وأهدافه ، فالأهداف التربوية لا تنبع من فراغ وإنما تفرضها ظروف المجتمع ، ودوافع الحياة ، وأحوال الناس ، وما يتعرض له المجتمع من مشكلات ، وما يتطلع إليه المجتمع في المستقبل . وقد عمدت الدراسة إلى تأجيل عرض هذه القوى والعوامل ، حتى لا تكون عاملاً في عدم موضوعية الدراسة وتحيزها عن غير قصد ، وقد تم التعرف على هذه القوى والعوامل من خلال خطابات رؤساء الجمهورية ، وكذلك من بيانات رؤساء الحكومة والتي تتعرض بالتفصيل الشديد لهذه القوى والعوامل .

## أولاً : القوى والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية

### [ ١ ] القوى والعوامل السياسية :

يمكن تقسيم القوى والعوامل السياسية إلى : داخلية وخارجية

#### أولاً : القوى والعوامل السياسية الداخلية :

- يعتبر الصراع السياسي العسكري من أهم القوى والعوامل السياسية التي أثرت على البلاد حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما بعدها ، وقد ظهر هذا التأثير واضحاً على داخل البلاد ، حيث اعتبر المعركة هي الإطار الوحيد الذي يجب أن نتحرك فيه ، وقد أوضح الرئيس ذلك في أكثر من موضع حتى أن الرئيس اعتبر " أننا حين نتطلع إلى المستقبل فلا شيء إلا المعركة والمعركة هي الأولى بتركيزنا " ، فقد تركز الاهتمام كله على ضرورة تحرير الأرض المحتلة ، واعتبرها الرئيس القضية رقم واحد في سياستنا الداخلية .

- تعرضت البلاد قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ لبعض الأحداث الداخلية ، والتي أثرت على السياسة الداخلية للبلاد مثل بعض الأحداث الطلابية في الجامعة ، والتي أدت إلى وضع بعض الضوابط الداخلية التي تحكم المستقبل .

- حقق الجيش المصري انتصارات عظيمة في حرب ١٩٧٣ غيرت نظرة العالم إلى مصر ، وبدأت معها الدولة في النظر لداخل البلاد كمحاولة للإصلاح الداخلي .

- ظهور بعض أعمال الشغب والفتنة الطائفية كأحداث الزاوية الحمراء بين المسلمين والمسيحيين ، وكذلك بعض أعمال العنف والتي انتهت بمقتل السادات ، وبدأ معها ظهور موضوع الإرهاب على السطح ، واستمرارها حتى الآن ، وخاصة الاعتداء على السائحين من وقت لآخر مما يؤثر على الأحوال الداخلية للبلاد .

- التمسك بالممارسة الديمقراطية في كافة المجالات والتي تعتمد على تعدد الآراء والمشاركة في صنع القرار ، وأحداث تغير جوهرى فى أساليب العمل السياسى عن طريق الانتقال إلى مرحلة تعدد الأحزاب السياسية .

- احترام حرية وحقوق الإنسان فلا تنمية ناجحة بغير مشاركة حقيقية من جانب الشعب وأصحاب الفكر والرأى مهما كانت ميولهم الحزبية والفكرية .

- التأكيد علي حرية الصحافة وحرية وسائل الإعلام تحقيقا لاحترام حقوق الإنسان ولكي يتمكننا من القيام بدورهما الفعال فى بناء الإنسان المصري الحر .

- الالتزام بالشرعية الدستورية وسيادة القانون والاستمرار في العمل علي دعم القضاء .

- دعم الحكم المحلى بحيث تنتقل أعباء التنفيذ ، ومتابعتها اليومية فى معظم الخدمات إلى المحافظات لمزيد من دعم الديمقراطية .

### ثانيا: القوى والعوامل الخارجية

تقوم السياسة الخارجية علي أسس ثابتة وموضوعية قوامها المصلحة القومية العليا والمبادئ الثابتة، مع وضع مصر فى المكان اللائق بها على الساحة الدولية .

- وقد أولت السياسة المصرية اهتماما كبيرا بعلاقاتها مع الدول العربية الشقيقة ، فبعد أن تعرضت هذه العلاقات إلى مشاكل كثيرة بعد توقيع معاهده السلام مع إسرائيل ، ونتيجة للجهود التي قام بها الرئيس حسنى مبارك فقد عادت العلاقات الطيبة مرة أخرى بين مصر وأشقاؤها العرب .

- تعرضت منطقة الخليج العربى للحرب بين دولتين عربيتين ، مما أدى إلى أحداث آثارا على

المنطقة العربية كلها مازالت تعاني منها المنطقة حتى الآن ، ونأمل أن تتكاتف الدول العربية كلها في محاولة لإنهاء الحصار المفروض على العراق .

-تمثل القضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي أهم محاور سياستنا الخارجية، وتعمل مصر بكل طاقاتها على محاولة إيجاد حلاً لهذه القضية .

-أولت السياسة المصرية اهتماماً كبيراً بالجامعة العربية وأجهزتها ودعمتها وساندها بكل الإمكانيات المتاحة الأمر الذي قدرته الدول العربية الشقيقة .

-زيادة اهتمام السياسة المصرية بدائرة العالم الإسلامي وخاصة بعد اتساع عدد الدول الإسلامية وذلك باستقلال البوسنة والهرسك ، وقد اشتركت قواتنا المصرية في عمليات حفظ السلام في هذا الإطار ، ومازالت تعمل علي كافة المحاور الدولية من أجل مناصرة حقوق المسلمين في البوسنة والهرسك .

-اهتمام مصر بالمصريين العاملين بالخارج وربطهم بوطنهم الأم وبكل ما يجري على أرض الوطن عن طريق إنشاء العديد من الجان المشتركة مع الدول التي توجد بها جاليات مصرية أو مجتمعات كبيرة لرعاية مصالحهم .

- سباق التسلح الكبير الذي يشهده العالم الآن والذي يؤثر بالضرورة على مصر .

ومما لا شك فيه أن هذه القوى والعوامل لا بد أن يكون لها صدى كبير على الأهداف التربوية التي واكبتها .

## [٢] القوى والعوامل الاقتصادية :

- قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت الموارد الاقتصادية مكرسة كلها للحرب حتى أن الرئيس أوضح أكثر من مرة أن " مواردنا كلها مسخرة للمعركة ولا يجب أن نخسرها لخلاف ذلك " .

- أما بعد حرب أكتوبر فقد بدأت الدولة بالنظر إلى الإصلاحات الداخلية للبلاد ، وقد حددت ورقة أكتوبر الطريق لذلك ، وكان من أهم الأسس التي قامت عليها هي الأخذ بسياسة

الانفتاح الاقتصادي ، والذي لا يعنى فتح الأبواب للمستثمرين الأجانب فقط ، ولكنها تعنى أساساً حفز المواطن المصرى ورأس المال العربى على المساهمة الفعالة فى تنمية بلادهم .

- التركيز على الصناعة والزراعة واستصلاح الأراضى كأحد الطرق الأساسية التى تؤدى إلى الإصلاح الاقتصادى المطلوب ، وكذلك تنمية المدن الجديدة وخلق مراكز تجمع جديدة بالمناطق الصحراوية .

- بدأت الدولة تهتم بالبترول كأحد المقومات الهامة للإصلاح الاقتصادى مع أنه يعمل وفق قواعد الاقتصاد العالمى الحر ، وكذلك بدأ الاهتمام بقطاع التعدين والكهرباء والطاقة .

- شهدت قطاعات السياحة تقدماً ملحوظاً أدت إلى اعتبارها من أكثر القطاعات التى يعتمد عليها كمصدر للعملة الأجنبية على الرغم من تقلبها الذى يتبع التقلبات الاقتصادية والسياسية الدولية وكذلك التقلبات السياسية داخل البلاد .

- اعتبار قناة السويس من أهم عناصر الاقتصاد القومى المصرى والتى يتم التركيز عليها .

- انفتاح مصر على العالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً و توثيق علاقاتنا بالشعوب العربية و الأفريقية و بالمجتمع الدولى كله أدى إلى عقد العديد من الاتفاقيات لصالح الاقتصاد المصرى و التنمية .

- عملت مصر على إزالة المعوقات التى تعوق التجارة الخارجية والداخلية، وقد صدر قانون فى شأن الاستيراد و التصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ، وأصبحت حرية الاستيراد بموجبة هي الأصل و القيد هو الاستثناء ، وصار المجال مفتوحاً أمام القطاع الخاص مع العام فى هذا المجال .

- التوسع فى مكاتب التمثيل التجارى فى الخارج ، وقد صدر بذلك قانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٥ بحيث أعطى للمصريين حق تمثيل الشركات الأجنبية .

- توحيد سعر الصرف اعتباراً من ٨ أكتوبر ١٩٩١ ، وقد جاء هذا التوحيد بعد نجاح سياسات الحكومة لإصلاح نظام الصرف واستقراره الذى بدأ بإنشاء السوق المصرفية الحرة فى مايو ١٩٨٧ واتساعها لتشمل مجمع البنك المركزى فى مارس ١٩٨٨ ، ثم التصحيح التدريجى لسعر الصرف فى مجمع البنك المركزى اعتباراً من أغسطس ١٩٨٩ إلى أن تم تحديده بسعر قريب من سعر السوق المصرفى الحرة فى فبراير ١٩٩١ ، واعتباراً من مايو ١٩٩١ سمح لأول مرة

لوحداث غير مصرفية بالتعامل مع البنكنوت الأجنبي و الشيكات السياحية و الحسابات الحرة ، و أخيراً تم فى أكتوبر ١٩٩١ دمج السوقين الأولى و الحرة معاً ، و بذلك يكون الاقتصاد المصرى قد تجاوز مرحلة تعدد أسواق و أسعار الصرف ، و كذلك مرحلة التقلبات المفاجئة و الكبيرة فى السعر و التى كانت تؤثر سلباً على المناخ الإنتاجى و الاستثمارى .

- تحرير سعر الفائدة مما أدى إلى الدراسة الجيدة للمشروعات الجديدة .

- تخفيض الديون الخارجية ، عن طريق إسقاط بعضها ، و كذلك عن طريق تخفيض الفوائد على البعض الآخر ، و كذلك جدولة الرصيد المدين لمصر فى بعض الدول .

- تشجيع الشباب على تملك الصناعات و المشروعات الصغيرة عن طريق إنشاء الصندوق الاجتماعى فى فبراير ١٩٩١ ، بهدف خلق فرص عمل منتجة للشباب .

- بدأت الحكومة فى اتباع سياسة (الخصخصة) منذ صدور القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، حيث يتم نقل بعض الاختصاصات التى كانت تقوم بها الدولة للقطاع الخاص ، و إعطاء هذا الأخير امتيازاً لاستغلال بعض موارد الطبيعة ، و كذلك تحويل المنشآت العامة إلى شركات مساهمة تباع أسهمها إلى العاملين فيها ، و كذلك كل من يرغب فى ذلك .

- ثم أخيراً ظهور التكتلات الاقتصادية العالمية الكبيرة و اتفاقية الجات ، و التى سوف تؤثر على اقتصاديات البلاد بلا شك .

ومن الطبيعى أن تؤثر كل هذه القوى و العوامل على الأهداف التربوية أيضاً .

### [٣] القوى و العوامل الاجتماعية :

- شهدت فترة السبعينات تحولات اجتماعية كبيرة حددها الرئيس السادات فى أول خطاب له أمام المجلس فى :

١- مشاركة قوى العمل فى الإدارة و الربح .

٢- مظلة التأمينات الاجتماعية و امتدادها .

٣- مجانية التعليم فى كل المراحل .

- العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب المختلفة ، ورفع المعاناة عن الطبقات الفقيرة عن طريق التعهد بتوظيف جميع الخريجين ، و تحسين أحوال الموظفين ، وتعويضهم عن ارتفاع الأسعار عن طريق تقديم إعانة غلاء معيشة بالإضافة إلى دعم السلع التموينية وغيرها لخفض تكاليف المعيشة .

-التأكيد على الأبعاد الاجتماعية للسياسات الاقتصادية بتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة و الإسكان ... الخ .

-الاهتمام بوسائل الإعلام و الثقافة ، و إعطائها المزيد من الحرية لتقوم بدورها الفعال في بناء الإنسان المصرى الحر ، و نشر الثقافة بين جماهير الشعب و اعتبارها حقا للمواطن .

-تفاقم المشكلة السكانية فى مصر وما يترتب علي هذه المشكلة من أثار فى مختلف جوانب الحياة .

-الأسرة و المرأة هى الركيزة فى البناء الاجتماعى وهى الأساس و المنطلق لإعادة بناء الإنسان المصرى ، مما أدى إلى ضرورة الاهتمام بالمرأة من شتى الجوانب سواء كانت تعليمية أو ثقافية أو صحية ، وارتباط هذه المشكلة بمشكلة الأمية .

-تضافر الجهود لتنظيم الأسرة ومحاولة تحقيق التوازن المطلوب بين الموارد البشرية و المادية و خطط التنمية .

-مشكلة البطالة من المشاكل الاجتماعية التي ترتبط بالمشكلة السكانية وتعمل الحكومة على تشجيع المشروعات كثيفة العمالة .

-إعطاء دفعة قوية للتنمية الريفية من خلال استخدام الطاقات والملكات الموجودة فى القرى فى بناء قواعد صغيرة و متكاملة للإنتاج و الزراعة و الصناعة .

-تم وضع استراتيجية لتنمية الصعيد تنمية شاملة و استغلال الموارد المتاحة فيه .

-ظهور بعض السلبيات فى المجتمع المصرى مثل الإدمان و التطرف و السلبية و الإهمال فى العمل ، مما كان له أكبر الأثر على المجتمع كله .

-الانفتاح الإعلامى الكبير على العالم مما أثر على الحياة الاجتماعية وأدى إلى ظهور بعض المشكلات التى لم تكن موجودة من قبل .

وتعتبر مجموعة القوى والعوامل الاجتماعية من أكثر المجموعات أثرا على التعليم وأهدافه .

## ثانيا : أهم ما جاء بالخطاب السياسى التربوى فى مجلسى الشعب والشورى عن التعليم و أهدافه .

### بالنسبة للتعليم بصفة عامة :

١- لم يلق التعليم كجزء من السياسة العامة للدولة أى اهتمام من الرئيس السادات ، حيث بلغت تكرارات الحديث عنه ٠,٦ ٪ ، بينما ارتفعت هذه النسبة عند الرئيس مبارك إلى ٢,٥ ٪ ، وقد جاء ذلك انعكاسا طبيعيا لتكريس كل اهتمام الدولة للحرب وإعداد القوات المسلحة .

٢- احتل التعليم مكانا بارزا جدا فى خطابات الرئيس السادات ، والتى ألقاها فى المناسبات المختلفة حيث بلغت نسبته ٧,٦ ٪ ، وقد جاء ذلك انعكاسا طبيعيا للظروف السياسية الداخلية التى كانت تمر بها البلاد ، بينما بلغت هذه النسبة عند الرئيس مبارك ٠,٢ ٪ . كانعكاس طبيعى للظروف السياسية الخارجية التى مرت بالبلاد والتى استحوذت على اهتمام الرئيس .

٣- حظى التعليم باهتمام كبير من رؤساء الحكومة بلغت أعلى نسبة لها فى الفصل التشريعى الخامس ، وأقل نسبة لها فى الفصل التشريعى السادس .

٤- لم يهتم وزراء التعليم بإلقاء بيانات لهم أمام المجلس ، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن بيانات رؤساء الوزراء تعتبر بيانات لهم على لسان رؤساء الحكومة فيما يخص التعليم ، حيث يتضمن برنامج الحكومة سياسة الوزارة فى مجال التعليم ، فقد تم إلقاء أربعة بيانات فقط على مدار سنوات الدراسة ، ثلاثة بيانات فى الفصل التشريعى الأول ، وبيان واحد فى الفصل التشريعى الخامس ، وجاءت كلها إجابة على أسئلة وطلبات مناقشة من الأعضاء يرى معها الوزير ضرورة

إلقاء بيان ، فيما عدا بيان واحد وهو البيان الذي تم إلقاؤه فى الفصل التشريعى الأول نتيجة الأحداث الطلابية التى حدثت فى الجامعة .

٥- بالنسبة للوظيفة التشريعية للمجلس ، فنجد أن دور المجلس كان محدودا ، وقد انحصر فى إقرار مشروعات القوانين التى تقدمت بها السلطة التنفيذية ، وكذلك الموافقة على الاتفاقيات التى لها علاقة بالتعليم .

٦- بالنسبة للوظيفة الرقابية للمجلس ، فقد شهدت نشاطا ملحوظا وخاصة فى الفصل التشريعى الخامس ، والذى يمكن إرجاعه إلى ما طرحه الدكتور فتحى سرور أمام المجلس من رؤى أثارت الكثير من الجدل والنقاش .

٧- بالنسبة لتقارير مجلس الشورى فقد لاقى فيها التعليم اهتماما محدودا ، حيث بلغت نسبته ٢ ٪ من إجمالى التقارير التى أنتجتها اللجان النوعية والخاصة بالمجلس .

٨- الفترة الزمنية بين تحديد موضوع التقرير وخروجه فى الصورة النهائية مدة طويلة جدا يفقد معها الموضوع أهميته ، فقد استغرق التقرير الأول عاما ونصف ، بينما استغرق التقرير الثانى قرابة خمسة أعوام كاملة ، وهذه الفترة الطويلة قد تؤدى إلى تقادم الموضوع وعدم جدوى دراسته ، وظهور موضوعات أخرى تحظى بأولوية أكبر .

### بالنسبة للموضوعات التربوية المتضمنة فى الخطابات

[١] هناك إهمال كبير للموضوعات التربوية عند الرئيس السادات يرجع أساسا إلى انشغاله بالظروف الخارجية والداخلية للبلاد مما اثر على تناوله للتعليم وقضاياها ، إلا أن موضوع ممارسة الطلاب للنشاط السياسى استحوذ على اهتمام الرئيس كنتيجة للأحداث الطلابية التى حدثت فى الجامعة وأحداث الزاوية الحمراء بين المسلمين والمسيحيين ، وكذلك بعض أعمال الشغب التى حدثت فى هذه الفترة . بينما جاءت مجانية التعليم فى آخر اهتمامات الرئيس ، ولا يعنى هذا إهماله لهذه القضية إنما يرجع هذا التراجع إلى أن قضية المجانية ظلت لفترة طويلة قضية مسلم بها لا تحتاج لنقاش .

[٢] تنوعت الموضوعات التربوية عند الرئيس مبارك تنوعاً كبيراً ، استحوذ فيه تطوير التعليم بالنصيب الأكبر ، وقد تركز الحديث عنه في الفصل التشريعي السادس ، وجاء بعد ذلك التعليم الفني تركز الحديث عنه أيضاً في الفصل التشريعي السادس ، ثم جاء بعد ذلك موضوع المعلمين وتركز الحديث عنهم في الفصل التشريعي السادس .

[٣] ظهرت عند الرئيس مبارك بعض الموضوعات على درجة من الأهمية مثل المشاركة الشعبية في التعليم ، وكذلك مشاركة الأحزاب في التعليم كنتيجة لما أدت إليه المجانية من مشاكل وأعباء على الدولة لم تستطع معها أن تقدم الخدمة التعليمية بالشكل اللائق ، إلا أن قضية المجانية ظلت هي الأهم بالنسبة للرئيس حيث بلغت تكرارات الحديث عنها ٦,٥٪ بينما بلغت تكرارات الحديث عن موضوع المشاركة الشعبية ٨,٢٪ وعن مشاركة الأحزاب ٤,١٪ ، وقد بدأ ظهور هذين الموضوعين معاً في الفصل التشريعي الرابع .

[٤] ظهور موضوع الإرهاب كأحد الموضوعات التي يمكن أن يكون للتعليم دوراً في القضاء عليها ، وقد ذكرها الرئيس مبارك في الفصل التشريعي الثالث عقب اغتيال الرئيس السادات ، ثم جاء الفصل التشريعي السادس فتحدث عنها الرئيس أيضاً ولكن بدرجة أقل كنتيجة لبعض أعمال العنف التي تعرضت لها البلاد .

[٥] نلاحظ تركز معظم الموضوعات التربوية في الفصل التشريعي السادس فيما عدا ممارسة الطلاب للنشاط السياسي ، والتي استأثر بها الفصل التشريعي الأول .

[٦] تنوعت الموضوعات التربوية في بيانات الحكومة تنوعاً كبيراً ، كان للتعليم الجامعي والعالي فيها النصيب الأكبر ، وقد تركز الحديث عنه في الفصل التشريعي الثاني والرابع والخامس ، ثم جاء بعد ذلك التعليم الفني وتركز الحديث عنه في الفصل التشريعي الخامس والثالث ، ثم التعليم الأساسي وقد تركز الحديث عنه في الفصل التشريعي السادس والثاني والثالث .

(٧) استأثر الفصل التشريعي الخامس في بيانات الحكومة بالنسبة الأكبر في بعض الموضوعات مثل استخدام التكنولوجيا الحديثة وكذلك موضوع الامتحانات ، بينما نجد أن الفصل التشريعي السادس استأثر بالنسبة الأكبر في موضوع محو الأمية ، وكذلك تركز الحديث عن الاستثمارات في التعليم في الفصل التشريعي الثالث ، كما ظهر موضوع الجامعة المفتوحة في الفصل

التشريعي الخامس وامتدت إلى الفصل التشريعي السادس ، وقد استأثر الفصل التشريعي الأول ببعض الموضوعات الهامة في هذا الوقت وعلى رأسها تعليم أبناء الشهداء لما نتج عن الحرب من وجود عائلات كثيرة بدون عائل لها .

[٨] تنوعت موضوعات التعليم في بيانات وزراء التعليم تنوعاً كبيراً يتمشى مع طبيعة بياناتهم من حيث التركيز على العملية التعليمية ، وقد استحوذ التعليم الأساسي فيها على الاهتمام الأكبر وتركز الحديث عنه في الفصل التشريعي الخامس ، جاء بعد ذلك المعلمون والذي تركز الحديث عنه في الفصل التشريعي الأول في البيان الثالث ، وقد تركزت معظم الموضوعات التربوية في الفصل التشريعي الخامس في البيان الذي ألقاه الدكتور فتحي سرور أمام المجلس . وقد ظهرت بعض الموضوعات كنتيجة لظروف معينة مثل موضوع تعليم محافظات القناة بعد عودة الحياة لمدن القناة ، وقد ظهر هذا الموضوع في الفصل التشريعي الأول في البيان الثالث ولم يظهر بعد ذلك ، وكذلك ممارسة الطلاب للنشاط السياسي والذي ظهر في الفصل التشريعي الأول في البيان الذي ألقاه بمناسبة الأحداث الطلابية في الجامعة .

[٩] استحوذ التعليم الجامعي والعالي على النصيب الأكبر في كل الاختصاصات التشريعية للمجلس فيما عدا الاتفاقيات .

[١٠] استحوذ التعليم الجامعي والعالي أيضاً بالنصيب الأكبر في كل الاختصاصات الرقابية للمجلس .

[١١] بالنسبة لتقارير مجلس الشورى استحوذ التعليم الجامعي على النصيب الأكبر ، وخاصة أن المجلس قد أفرد له تقريراً كاملاً ، ثم جاء بعد ذلك إعداد المعلم . وقد ظهر في هذه التقارير موضوعات جديدة لم يتطرق إليها مجلس الشعب مثل التعليم والثقافة وكذلك تعليم المرأة .

[١٢] لم يلقى التعليم الأساسي الاهتمام اللائق به حيث :

- لم يظهر عند الرئيس السادات .
- لم يظهر عند الرئيس مبارك كموضوع مستقل .
- احتل المركز الثالث في بيانات الحكومة .
- استحوذ على اهتمام وزارة التعليم .

- بالنسبة للوظيفة التشريعية فقد احتل المركز الثالث فى مشروعات القوانين والاقتراحات بقوانين ، والثامن فى الاتفاقيات ، والأخير فى القرارات الجمهورية .
- بالنسبة للوظيفة الرقابية فقد احتل المركز الرابع فى الأسئلة ، والحادى عشر فى الاقتراحات برغبات ، والسادس فى الإحاطة ، ولم يظهر نهائياً فى الاستجابات .
- احتلت المركز الثامن فى اهتمامات تقارير مجلس الشورى .

[١٣] الإهمال النسبى لقضية محو الأمية مع أنها قضية قومية فهى:

- لم تظهر عند ( الرئيس السادات ) ولا عند ( الرئيس مبارك ) .
- احتلت المركز الخامس فى اهتمام وزراء التعليم ، والثامن فى بيانات الحكومة .
- بالنسبة للوظيفة التشريعية فقد جاءت فى المركز السادس فى مشروعات القوانين ، ولم تذكر فى الاقتراحات بقوانين والاتفاقيات ، وكذلك القرارات الجمهورية والقرارات بقوانين .
- بالنسبة للوظيفة الرقابية فقد جاءت فى الترتيب السابع من الأسئلة ، والتاسع من الاقتراحات برغبات ، ولم تذكر فى طلبات الإحاطة ولا الاستجابات .
- احتلت المركز الثامن من اهتمامات تقارير مجلس الشورى .

[١٤] لم يلقى موضوع رعاية الموهوبين الاهتمام اللائق بهم باعتبارهم أمل الدولة فى تكوين جيلاً من العلماء ، فلم يهتم به أعضاء المجلس نهائياً ، لا فى الوظيفة التشريعية ، ولا الرقابية .

[١٥] تركزت اهتمامات أعضاء المجلس على تنفيذ وعودهم الانتخابية دونما النظر إلى العملية التعليمية نفسها ، ويتضح ذلك فى اهتمامهم الزائد ببناء المدارس فى المحافظات المختلفة ، وخاصة فى الفصل التشريعى الأول حيث بلغت نسبته ٤٠ ٪ من جملة الاقتراحات برغبات ، ولم تتكرر بنفس الصورة فى الفصول التالية .

### بالنسبة للأهداف التربوية المتضمنة فى الخطابات السياسية المختلفة

١- يتضح من تحليل الارتباط والذى تم عمله بين الخطابات السياسية المختلفة لمجلس الشعب والشورى فيما يخص مجموعات الأهداف التربوية الأربعة ، والتى سبق تحديدها ما يلى :

رؤساء الجمهورية	رؤساء الحكومة	وزراء التعليم	تقارير الشورى
رؤساء الجمهورية	٠,٤٨	٠,٦٧-	٠,٤٩
رؤساء الحكومة	١	٠,٨٣	٠,٨٩
وزراء التعليم	٠,٨٣	١	٠,٨٩
تقارير الشورى	٠,٨٩	٠,٩٨	١

ويتضح من التحليل :

- وجود ارتباط قوى وذو معنوية إحصائية بين بيانات وزراء التعليم وتقارير مجلس الشورى بلغت درجة عالية جداً ، حيث سجلت (٠,٩٨) .

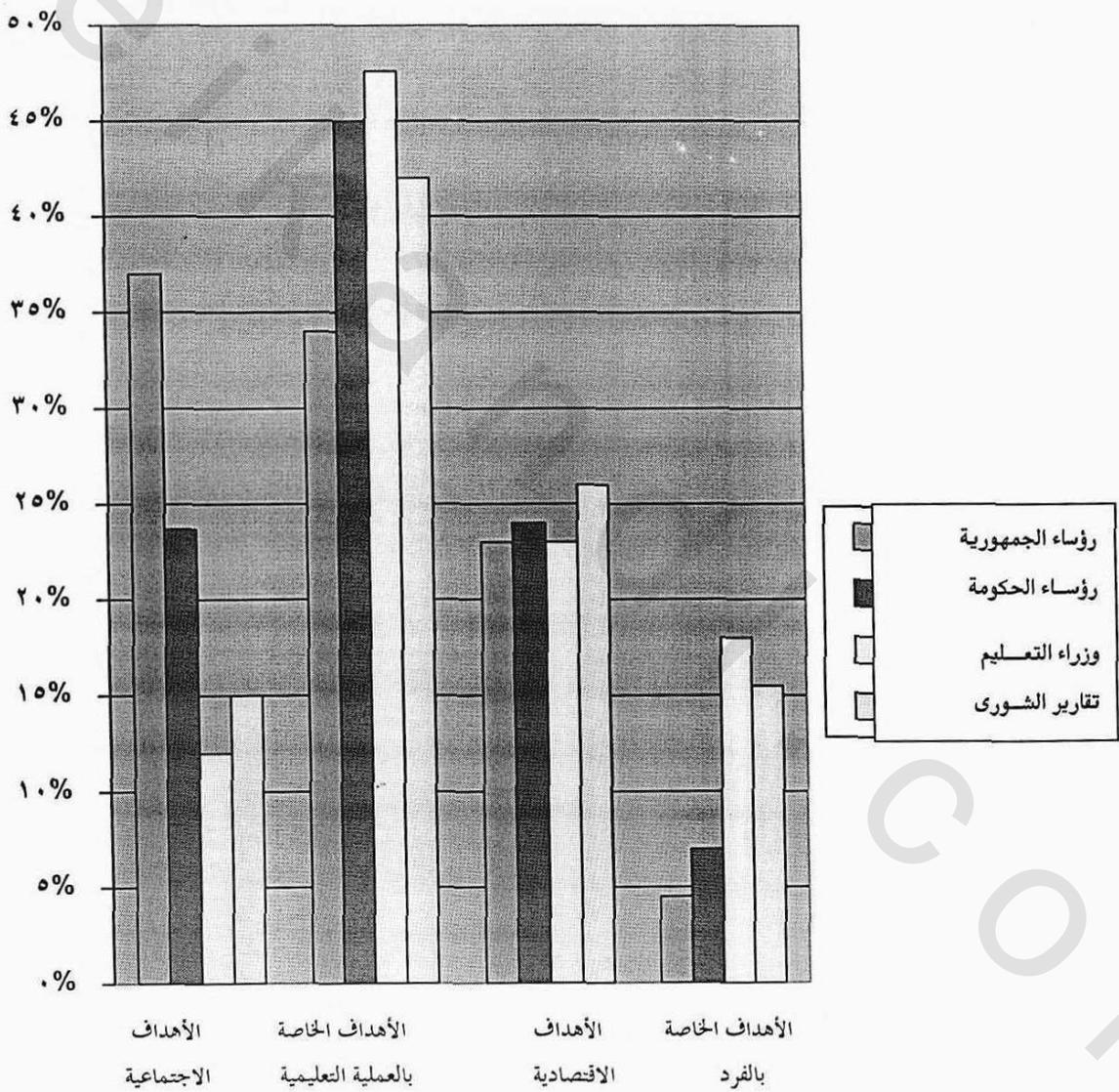
- وجود ارتباط بين بيانات رؤساء الحكومة وكلاً من وزراء التعليم وتقارير مجلس الشورى ، حيث أظهر التحليل أن هذه القيم (٠,٨٣ ، ٠,٨٩) ، إلا أن هذا الارتباط أقل من الارتباط بين وزراء التعليم وتقارير مجلس الشورى ، مع أنه كان من المفترض أن يحدث ارتباطاً قوياً بين بيانات رؤساء الحكومة ووزراء التعليم ، باعتبار أنهما يشتركان فى صنع السياسة التعليمية فى إطار السياسة العامة للدولة حسبما أوضح الدستور .

- أما إذا انتقلنا إلى بيانات رؤساء الجمهورية ، فقد أظهر تحليل الارتباط عدم وجود أى ارتباط بينها وبين باقى أنواع الخطابات ، والأكثر من ذلك أن تحليل الارتباط بين بيانات رؤساء الجمهورية ووزراء التعليم قد سجل (-٠,٦٧) ، وهذا يعنى عدم وجود أى نوع من الارتباط بينهما ، وكذلك يوضح أن الارتباط بينهما ارتباط فى عكس الاتجاه ، أى ارتباط عكسى . وهذه مسألة خطيرة تحتاج إلى وقفة ، صحيح أن خطابات رؤساء الجمهورية لها طبيعة خاصة ، ولكن هذا لا يفسر نتيجة التحليل .

٢- بالنظر إلى المجموعات الأربع للأهداف والتي سبق تحديدها فى الفصول السابقة ، نجد أن جميع الخطابات قد احتوت على هذه المجموعات ، إلا أن تكرارات الحديث عنها قد اختلفت من خطاب لآخر ، وبين الجدول التالى تكرارات الحديث عن المجموعات الأربع للأهداف فى الخطابات المختلفة .

جدول رقم ( ٣٠ ) بين تكرارات الحديث عن المجموعات الأربع للأهداف في الخطابات المختلفة

الأهداف	رؤساء الجمهورية	رؤساء الحكومة	وزراء التعليم	تقارير الشورى
١- الأهداف الاجتماعية	% ٤٧	% ٢٣,٧	% ١٢	% ١٥
٢- الأهداف الخاصة بالعملية التعليمية	% ٣٠	% ٤٧	% ٤٧,٦	% ٤٣,٥
٣- الأهداف الاقتصادية	% ٢٣	% ٢٤	% ٢٣	% ٢٦
٤- الأهداف الخاصة بالفرد	% ٨	% ٧	% ١٨	% ١٥,٥



رسم يوضح تكرارات الحديث عن المجموعات الأربع للأهداف في الخطابات السياسية المختلفة

ويتضح منه :

- هناك اختلاف كبير بين الخطابات فيما يخص تناولهم للأهداف التربوية ، فبينما نجد أن معظم هذه الأهداف ضمنية في خطابات رؤساء الجمهورية وكذلك بيانات رؤساء الحكومة ، نجد أنها أكثر وضوحاً وشمولاً في بيانات وزراء التعليم ، أما في تقارير مجلس الشورى فالكيفية مختلفة اختلافاً واضحاً ، سواء من حيث الوضوح أو من حيث المستويات التي شملتها الأهداف ، فالأهداف في تقارير مجلس الشورى اشتملت على جميع مستويات الأهداف بدءاً بالغايات التي تستمد من فلسفة المجتمع وبتدرجتها حتى الأهداف الخاصة بالمواد التعليمية ، وهذا أمر يتمشى مع طبيعة هذه التقارير من حيث القائمين على إعدادها ، وكذلك من حيث أهميتها حتى تكون معيناً لصانعي السياسة ومتخذى القرار .

- اهتم رؤساء الجمهورية بالأهداف الاجتماعية حيث بلغت تكرارات حديثهم عنها أعلى نسبة من بين الخطابات المختلفة ، وهذا يتفق مع طبيعة خطابات رؤساء الجمهورية حيث أنها تنظر إلى التعليم في إطار المجتمع ككل وتعتبره وسيلة هامة لتغيير المجتمع ، وبناء إنسان مصري عربياً لصيق بحضارته وتراثه وثقافته متفاعلاً مع عصره ، عامل لبناء مجتمعه في شتى جوانبه ، مطلقاً على مستقبله يرحوه أفضل وأكثر إشراقاً ، حتى عند الحديث عن العملية التعليمية نفسها سنجد أن أهم هدف هو تطوير التعليم بصفة عامة دون الخوض في تفاصيل العملية التعليمية ، ثم جاءت بعد ذلك بيانات رؤساء الحكومة ثم وزراء التعليم وتقارير الشورى بنسبة واحدة .

- تساوت الخطابات السياسية المختلفة فيما يخص مجموعة الأهداف الاقتصادية بلغت أقل نسبة لها في خطابات رؤساء الجمهورية ، بينما تساوت تقريباً باقي الخطابات في الاهتمام بهذه المجموعة ، وهذا يدل على مدى تأثير العوامل الاقتصادية على التعليم وخاصة وعلى المجتمع كله بشكل عام ، فلها اليد العليا المؤثرة على جميع السياسات وليست السياسة التعليمية فقط .

- اهتم رؤساء الحكومة ووزراء التعليم وكذلك تقارير مجلس الشورى بمجموعة الأهداف الخاصة بالعملية التعليمية وبنسب متقاربة

- تفاوتت الخطابات المختلفة في اهتمامها بمجموعة الأهداف الخاصة بالفرد ، سجلت أعلى نسبة لها في بيانات وزراء التعليم ، باعتبار أن العملية التعليمية كلها منصبه على هذا الفرد ، ثم جاءت بعد ذلك تقارير مجلس الشورى وبنسبة قريبة ، أما خطابات رؤساء الجمهورية وكذلك بيانات

رؤساء الحكومة فقد أهملت هذه المجموعة من الأهداف ، وقد يرجع ذلك إلى اعتبارها أن تنمية الفرد جزء من تنمية المجتمع ، فالمجتمع لا ينمو بدون أفراد .

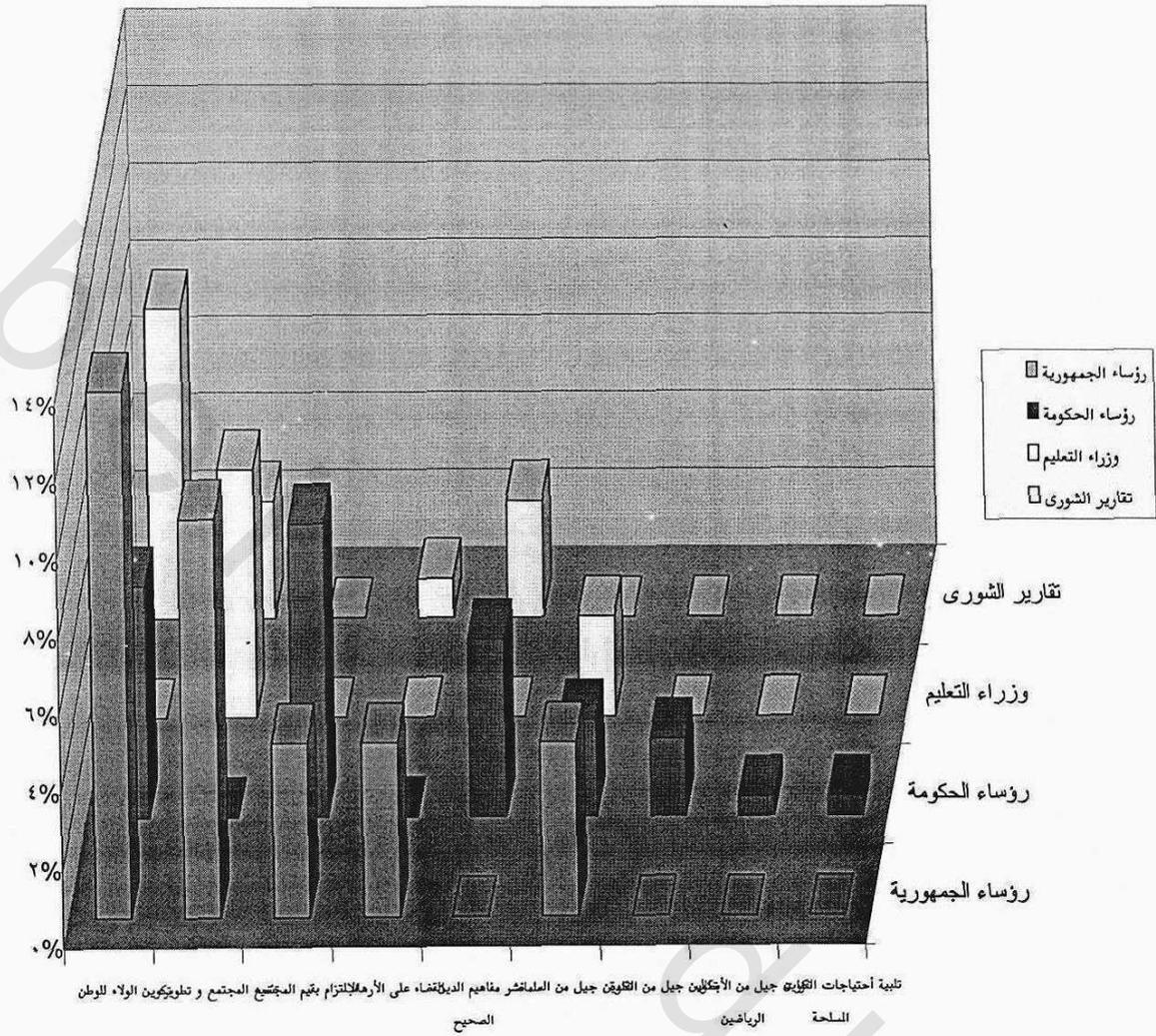
### ثالثا : أوجه التشابه و الاختلاف بين الخطابات السياسية المختلفة

#### ١- التشابه والاختلاف داخل مجموعة الأهداف الاجتماعية

بالنظر إلى مجموعة الأهداف الاجتماعية للتربية ، نجد أن هناك أهدافا مشتركة ، وكذلك أهدافا اختلفت بها خطابات دون الأخرى ، والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم ( ٣١ ) يبين مجموعة الأهداف الاجتماعية في الخطابات المختلفة

الأهداف	رؤساء الجمهورية	رؤساء الحكومة	وزراء التعليم	تقارير الشورى
١- تكوين الولاء للوطن	١٣,٦ %	٦ %	-	٨ %
٢- تنمية المجتمع وتطويره	١٠,٣ %	-	٦,٤ %	٣ %
٣- تكوين جيل من العلماء	٤,٥ %	٢,٥ %	٢,٦ %	-
٤- الالتزام بقيم المجتمع	٤,٥ %	٧,٦ %	-	-
٥- القضاء على الإرهاب	٤,٥ %	-	-	١ %
٦- نشر مفاهيم الدين الصحيح	-	٤,٦ %	-	١ %
٧- تكوين جيل من القادة	-	٢,٥ %	-	-
٨- تكوين جيل من الأبطال الرياضيين	-	٠,٥ %	-	-
٩- تلبية احتياجات القوات المسلحة	-	٠,٥ %	-	-



### رسم يوضح مجموعة الأهداف الاجتماعية في الخطابات المختلفة

ويتضح منه :

١- لم تشترك الخطابات الأربعة في أي من أهداف هذه المجموعة .

٢- اشترك كلا من رؤساء الجمهورية ورؤساء الحكومة وتقارير الشورى في الاهتمام بتكوين الولاء للوطن بلغ أقصاه في خطابات رؤساء الجمهورية ، وهذا أمر طبيعي تستلزمه طبيعة خطاباتهم و اتسامها بالعمومية ، فهذا الهدف هدف عام تطرقت له الخطابات في كافة المجالات و خاصة

التعليم ، ولم يتطرق وزراء التعليم لهذا الهدف ، إلا أن طريقة تحقيق هذا الهدف اختلفت فى الخطابات المختلفة ، فبينما اشترك رؤساء الجمهورية مع مجلس الشورى فى ضرورة الاهتمام بمادة التاريخ حتى نستطيع أن ننمى الولاء للوطن ، نجد أن تقارير مجلس الشورى اشتركت مع بيانات رؤساء الحكومة فى ضرورة الاهتمام بإعداد المعلم إعدادا يفى بتحقيق هذا الهدف ، وقد انفردت تقارير مجلس الشورى ببعض الوسائل لتحقيق هذا الهدف ومن بينها :

- تكوين الشخصية الديمقراطية التى تعى الصالح العام عن طريق الوظيفة التربوية للمدرسة .
- تكامل التعليم مع الثقافة ليؤدى دورهما فى تحقيق الولاء للوطن .
- تضمين المقررات الدراسية موضوعات ومواقف تسهم فى ذلك .
- تدريب الشباب فى الجامعات على العمل السياسى .

٣- اشترك كلا من رؤساء الجمهورية ووزراء التعليم وتقارير الشورى فى الاهتمام بتنمية المجتمع وتطويره كهدف هام للتربية ، وقد تركز الحديث عنه فى خطابات رؤساء الجمهورية وهو أمر طبيعى أيضا، حيث أن تنمية المجتمع وتطويره هدف عام للدولة يمكن أن تسهم فى تحقيقه كل القطاعات ، وقد اهتمت خطابات الرؤساء بذكر الهدف فقط ولم تتطرق للوسائل التى يجب أن تتخذ لتحقيقه ، بينما نجد أن وزراء التعليم وتقارير مجلس الشورى قد اشتركوا فى ضرورة الاهتمام بالتعليم الجامعى و العالى كوسيلة هامة لتحقيق هذا الهدف ، إلا أن تقارير مجلس الشورى قد انفردت بضرورة الاهتمام بالدراسات العليا ووضع الحلول العلمية لمشكلات مجتمع .

- اشترك كلا من رؤساء الجمهورية ورؤساء الحكومة ووزراء التعليم فى الالتزام بقيم المجتمع كهدف للتربية يمكن تحقيقه عن طريق التربية ، ولم يظهر فى تقارير مجلس الشورى . وقد تركز الحديث عنه فى بيانات رؤساء الحكومة . و اختلفت طريقة تحقيقه عند كلا منهم ، إلا أن جميع الخطابات اشتركت فى ضرورة إصلاح التعليم بما يفى بهذا الهدف ، بينما انفردت بيانات رؤساء الحكومة بضرورة إعادة النظر فى محتويات المناهج بهدف تركيز محتواها فى الموضوعات الأساسية التى تخدم هذا الهدف .

- ننتقل بعد ذلك إلى القضاء على الإرهاب فقد اشترك فيه كلا من رؤساء الجمهورية وتقارير مجلس الشورى فقط ، إلا أن تركيز الحديث عنه كان فى خطابات رؤساء الجمهورية كهدف عام دون الدخول فى كيفية تحقيقه ، بينما حددت تقارير مجلس الشورى طريقة تحقيقه فى :  
- تضمين المقررات الدراسية بعض المفاهيم عن أساليب الدعاية والحرب النفسية .

- الاهتمام بالأنشطة التربوية باعتبارها المصل المضاد للتطرف والهجرة الزمنية .

- اشتركت بيانات رؤساء الحكومة مع تقارير مجلس الشورى فى الاهتمام بهدف نشر مفاهيم الدين الصحيح . وقد اشتركا فى اعتبار الأزهر الشريف المسؤول عن تحقيق هذا الهدف . وتضمنت الخطابات عدة أهداف فرعية هامة داخل هذا الهدف .

- اشتركت بيانات رؤساء الحكومة مع بيانات وزراء التعليم فى الاهتمام بهدف بناء الدولة الحديثة ، إلا أن بيانات رؤساء الحكومة لم تتعرض لطريقة تحقيقه ، بينما ذكرت بيانات وزراء التعليم طرق تحقيقه فى :

- تطوير التعليم الفنى والتكنولوجى والعالى .

- تطعيم التعليم العام بمواد فنية وحرفية .

- استأثرت بيانات الحكومة بضرورة الاهتمام بتلبية احتياجات القوات المسلحة عن طريق الاهتمام بالتعليم الفنى .

- اشتركت خطابات رؤساء الجمهورية مع بيانات رؤساء الحكومة وبيانات الوزراء فى ضرورة الاهتمام بإعداد جيل من العلماء كهدف هام للدولة ، يقع على عاتق التربية تحقيقه عن طريق الاهتمام بالموهوبين ورعايتهم فى المراحل المبكرة من التعليم .

- انفردت بيانات رؤساء الحكومة ببعض الأهداف وهى :

- تكوين جيل من القادة .

- تكوين جيل من الأبطال الرياضيين .

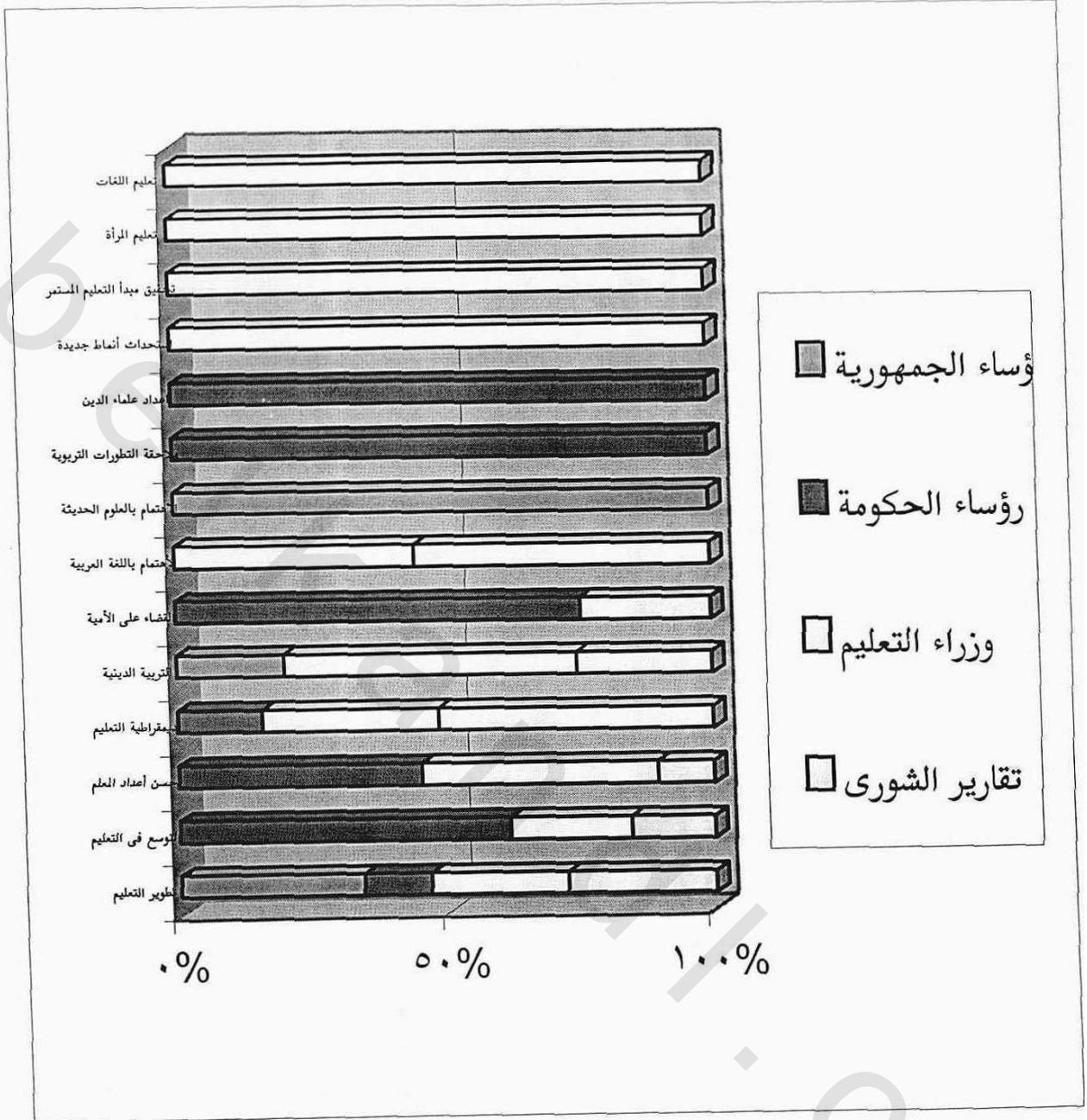
- تلبية احتياجات القوات المسلحة .

## ٢- التشابه والاختلاف داخل مجموعة الأهداف الخاصة بالعملية التعليمية

بالنظر إلى الأهداف الفرعية المتضمنة داخل هذه المجموعة نجد أن هناك أهداف مشتركة وأخرى خاصة والجدول التالى يوضح ذلك .

جدول رقم ( ٣٢ ) يوضح الأهداف الخاصة بالعملية التعليمية في الخطابات المختلفة

الأهداف	رؤساء الجمهورية	رؤساء الحكومة	وزراء التعليم	تقارير الشورى
تطوير التعليم	٢٣ %	٨,٥ %	١٧,٢ %	١٩ %
٢- التوسع في التعليم	-	١٩,٧ %	٧,٤ %	٥ %
٣- حسن إعداد المعلم	-	٦,٥ %	٦,٤ %	١,٥ %
٤- الاهتمام بالتربية الدينية	٢,٣ %	-	٦,٤ %	٣ %
٥- ديمقراطية التعليم	-	٣ %	٦,٤ %	١٠ %
٦- القضاء على الأمية	-	٨ %	-	٢ %
٧- الاهتمام باللغة العربية	-	-	١,٦ %	٢ %
٨- استحداث أنماط جديدة من التعليم العالي	-	-	١,٦ %	-
٩- ملاحقة التطورات التربوية	-	١ %	-	-
١٠- إعداد علماء الدين	-	٠,٥ %	-	-
١١- تحقيق مبدأ التعليم المستمر	-	-	-	٣,٥ %
١٢- الاهتمام بتعليم المرأة	-	-	-	١,٥ %
١٣- الاهتمام باللغات	-	-	-	٠,٥ %
١٤- الاهتمام بالعلوم الحديثة	٥ %	-	-	-



رسم يوضح مجموعة الأهداف الخاصة بالعملية التعليمية في الخطابات المختلفة

ويتضح منه :

١- اشتركت جميع الخطابات في هدف تطوير التعليم ، وقد تركز الحديث عنه في خطابات رؤساء الجمهورية باعتبار أنه هدف عام ، حيث أن طبيعة هذه الخطابات تستلزم عدم توغّلها في العملية التعليمية نفسها ، ثم جاء بعد ذلك تقارير مجلس الشورى ثم وزراء التعليم ، بينما جاءت بيانات رؤساء الحكومة فى النهاية . وقد ركزت جميع الخطابات على ضرورة إعداد المعلم إعداداً جيداً باعتباره عنصراً هاماً وفعالاً فى نجاح التطوير ، وركزت الخطابات كذلك على تطوير المناهج باعتبارها ضرورة هامة لأحداث التطوير المطلوب ، إلا أن بيانات وزراء التعليم وكذلك تقارير مجلس الشورى قد توغّلت فى وسائل تحقيق هذا الهدف ، أضافت بيانات رؤساء الحكومة وسيلة هامة حتى يمكن تحقيق تطوير التعليم بالشكل اللائق وهى إتاحة الفرصة للجهود الذاتية ، بينما انفردت تقارير مجلس الشورى بضرورة وضع نظام جيد للتقويم حتى تتمكن من تحقيق التطوير المنشود، و توفير مراكز ومصادر المعلومات وشبكاتها ، بينما نجد أن بيانات وزراء التعليم انفردت بزيادة عدد أسابيع الدراسة كوسيلة لتحقيق هذا الهدف .

٢- اشترك رؤساء الحكومة ووزراء التعليم ومجلس الشورى فى هدف التوسع فى التعليم بأنواعه المختلفة ، وقد لاقى هذا الهدف اهتماماً كبيراً من كافة الخطابات ، وقد اشتركت الخطابات فى وسائل تحقيق هذا الهدف ، وكذلك اشتركت الخطابات فى التركيز على ضرورة التوسع فى التعليم الفنى بحيث طغى ذلك على باقى مراحل التعليم ، إلا أن وزراء التعليم قد أضافوا إمكانية تغيير المسار من التعليم العام إلى التعليم الفنى كوسيلة من الوسائل التى تؤدى إلى التوسع فى التعليم الفنى .

٣- اشترك رؤساء الحكومة مع وزراء التعليم وكذلك تقارير مجلس الشورى فى اعتبار حسن إعداد المعلم من الأهداف الهامة التى يجب أن توضع فى قائمة الاهتمام ، فقد ركزت عليه الخطابات باعتباره هدفاً فى حد ذاته ، وكذلك اعتبر حسن إعداد المعلم من الوسائل الهامة لتحقيق عدداً من الأهداف الفرعية التى تسعى إليها التربية وخاصة تطوير التعليم . وقد اشتركت الخطابات تقريباً فى الوسائل التى تؤدى لتحقيق هذا الهدف .

٤- اهتمت بيانات رؤساء الحكومة وبيانات وزراء التعليم وكذلك تقارير مجلس الشورى بضرورة التركيز على هدف تحقيق ديمقراطية التعليم كهدف هام للدولة ، إلا أن رؤساء الحكومة لم يتوغلوا فى هذا الهدف . وقد اشترك وزراء التعليم مع تقارير الشورى فى وسائل تحقيق هذا الهدف ، وبخاصة

مجانية التعليم كوسيلة لتحقيق الديمقراطية ، إلا أن بيانات وزراء التعليم استحدثت ضرورة إنشاء مدارس لغات تجريبية لأبناء الطبقة المتوسطة ،والذين لا يستطيعون تحمل نفقة التعليم الخاص ، وذلك تحقيقا لمبدأ الديمقراطية ، أما تقارير مجلس الشورى فأكدت على ضرورة سد الفجوة الاقتصادية والثقافية بين المواطنين .

٥-اهتم وزراء التعليم وكذلك مجلس الشورى بالاهتمام بالتربية الدينية ،واعتبارها هدفا هاما من أهداف التربية التي يجب التركيز عليها ، إلا أن وزراء التعليم قد توغلوا في هذا الهدف والوسائل التي تؤدي إلى تحقيقه، بينما ركزت تقارير مجلس الشورى على الأهداف الفرعية التي يمكن أن تتحقق عن طريق هذا الهدف ، وانفردت بوسيلة هامة لتحقيق هذا الهدف وهي ضرورة إعداد معلم التربية الدينية إعدادا خاصا بحيث يتمكن من تحقيق الأهداف التي يرجى تحقيقها من الاهتمام بالتربية الدينية .

٦- اشترك رؤساء الحكومة مع تقارير مجلس الشورى فى القضاء على الأمية كهدف هام ، إلا أن الكيفية التي تناولت بها الخطابات هذا الهدف قد اختلفت اختلافا كبيرا ، تميزت فيه تقارير مجلس الشورى بتحديد دقيق للأهداف سواء كانت هذه الأهداف كمية أو كيفية ، وكذلك وسائل تحقيق كل مجموعة.

٧-اشترك وزراء التعليم مع تقارير مجلس الشورى أيضا فى ضرورة الاهتمام باللغة العربية ،وقد ركزت عليها تقارير مجلس الشورى ، استحدثت التقارير وسائل جديدة للنهوض باللغة العربية من ضمنها ضرورة إجراء المسابقات بين التلاميذ ، وكذلك تنظيم المناظرات والندوات كطريقة هامة للنهوض باللغة العربية .

٨- انفردت بيانات رؤساء الحكومة بضرورة ملاحقة التطورات التربوية كهدف من أهداف التربية .

٩- انفردت بيانات وزراء التعليم باستحداث أنماط جديدة من التعليم الجامعى و العالى كهدف تربوى هام ، وقد تركز الحديث فيه على الكليات التكنولوجية .

١٠- انفردت تقارير مجلس الشورى بضرورة تحقيق مبدأ التعليم المستمر، وكذلك بالاهتمام بتعليم المرأة وخاصة المرأة الريفية ، وكذلك انفردت التقارير بضرورة الاهتمام باللغات كهدف من

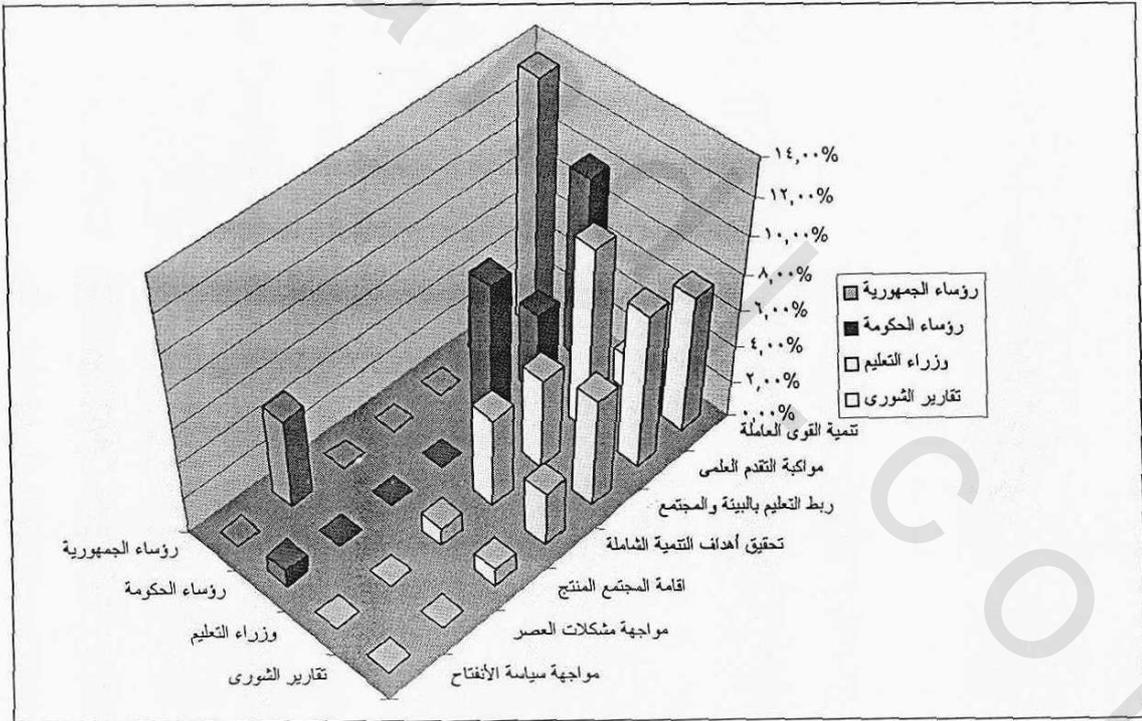
## أهداف التربية .

### ٣- التشابه والاختلاف داخل مجموعة الأهداف الاقتصادية

بالنظر إلى الأهداف الفرعية المتضمنة داخل هذه المجموعة نجد أن هناك أهداف مشتركة وأخرى خاصة ، والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم ( ٣٣ ) يوضح الأهداف الاقتصادية المتضمنة في الخطابات المختلفة .

الأهداف	رؤساء الجمهورية	رؤساء الحكومة	وزراء التعليم	تقارير الشورى
١- تنمية القوى العاملة	١٣,٦%	١٠,٢%	٣%	٧,٥%
٢- مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي	٤,٥%	٤,٦%	١٠,١%	٨,٥%
٣- ربط التعليم بالبيئة والمجتمع	-	٨,٢%	٥%	٦%
٤- تحقيق أهداف التنمية الشاملة	-	-	٥%	٣%
٥- إقامة المجتمع المنتج	-	-	١%	١%
٦- مواجهة سياسة الانفتاح	-	١%	-	-
٧- مواجهة مشكلات العصر وتحديات التنمية	٥%	-	-	-



رسم يوضح مجموعة الأهداف الاقتصادية في الخطابات المختلفة

ويتضح منه :

١- اشتركت الخطابات الأربعة فى التأكيد على ضرورة تنمية القوى العاملة كهدف هام من الأهداف التربوية التى يجب أن تسعى العملية التعليمية إلى تحقيقها لما له من أهمية كبيرة لجميع قطاعات المجتمع ، وقد اشتركت جميع الخطابات فى اعتبار النهوض بالتعليم الفنى وتطويره وسيلة هامة وفعالة فى تحقيق هذا الهدف ، وقد أكد رؤساء الجمهورية على ضرورة وضع استراتيجية للتعليم و التدريب و البحث العلمى .

٢- كما اشتركت جميع الخطابات فى التأكيد على ضرورة مواكبة التقدم العلمى والتكنولوجى واعتباره هدفا هاما يجب أن تسعى التربية إلى تحقيقه بشتى الوسائل ، وقد اشتركت جميع الخطابات فى وسائل تحقيق هذا الهدف ، مثل حسن إعداد المعلم ، و تطوير المناهج ، وإدخال الكمبيوتر فى جميع مراحل التعليم ، والاهتمام بالتعليم الفنى ، إلا أن تقارير مجلس الشورى قد انفردت بالاهتمام بالاستمرار فى تعليم الخريجين حتى يتسنى لهم التماشى مع التقدم التكنولوجى

٣- اشترك رؤساء الحكومة مع وزراء التعليم وتقارير مجلس الشورى فى الاهتمام بضرورة ربط التعليم بالبيئة وحاجات المجتمع ، وقد اشتركت الخطابات فى ضرورة مراجعة المناهج وربطها بالبيئة ، وكذلك ضرورة التقييد فى القبول بالجامعات باحتياجات خطط التنمية و احتياجات المجتمع ، إلا أن تقارير مجلس الشورى قد انفردت بضرورة ربط الدراسات بالتكنولوجيا المناسبة حتى لا يسبق المجتمع الدراسة ، وهذه النقطة فى غاية الأهمية حيث نجد أن العولمة التى تجتاح العالم الآن جعلت المجتمع يقفز قفزات سريعة فى تطوره بشكل أصبحت معه معظم العلوم التى تدرس فى مختلف مراحل التعليم بعيدة كل البعد على ما يجرى فى المجتمع الصغير والعالم الكبير .

٤- اشترك وزراء التعليم مع تقارير مجلس الشورى فى الاهتمام بتحقيق التنمية الشاملة ، وقد تعرضت لها تقارير مجلس الشورى بشكل أكثر تفصيلا .

٥- اشترك وزراء التعليم مع تقارير مجلس الشورى فى الاهتمام بهدف إقامة المجتمع المنتج وبنفس النسبة .

٦- انفرد رؤساء الجمهورية بضرورة مواجهة مشكلات العصر وتحديات التنمية كهدف من أهداف التربية

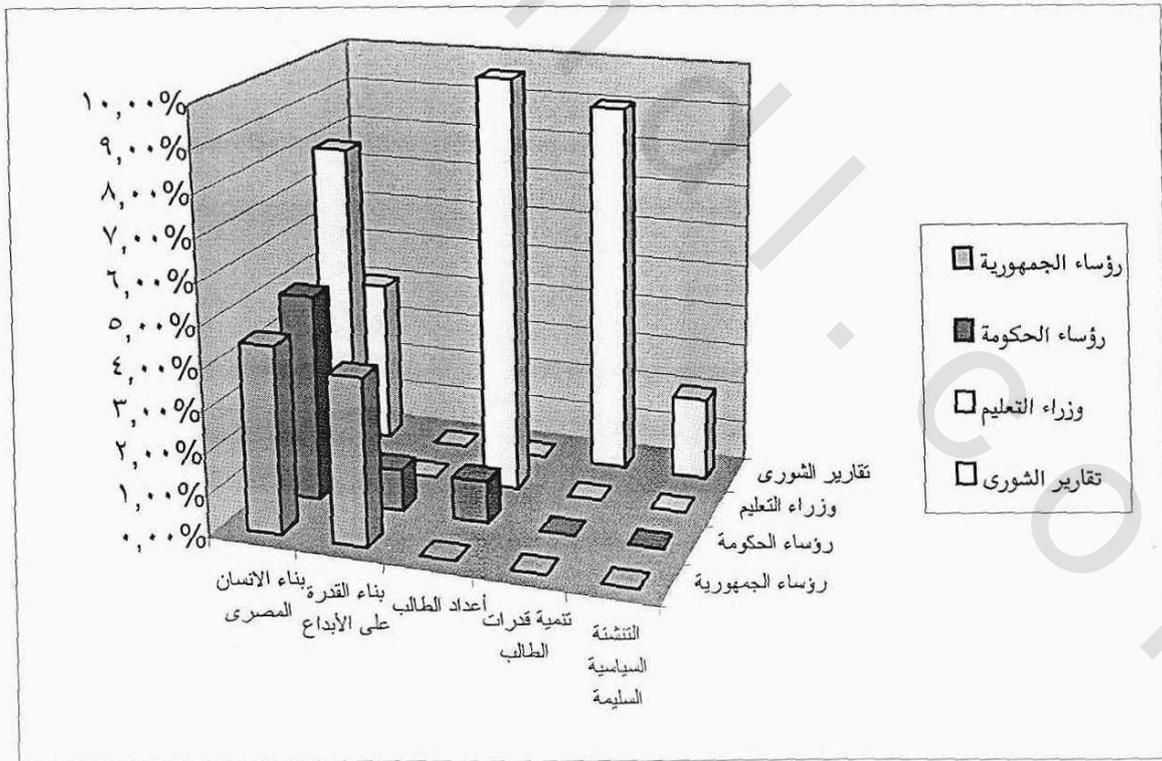
٢- انفرد رؤساء الحكومة بضرورة أن تضع التربية هدف مواجهة سياسة الانفتاح من بين الاهتمامات الهامة للتربية .

#### رابعاً: التشابه والاختلاف داخل مجموعة الأهداف الخاصة بالفرد

بالنظر إلى الأهداف الفرعية المتضمنة داخل هذه المجموعة نجد أن هناك أهداف مشتركة وأخرى خاصة ، والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم ( ٣٤ ) يوضح الأهداف الخاصة بالفرد والمتضمنة في الخطابات المختلفة

الأهداف	رؤساء الجمهورية	رؤساء الحكومة	وزراء التعليم	تقارير الشورى
١- بناء الإنسان المصري	% ٤,٥	% ٤,٦	% ٨	% ٤
٢- الاهتمام ببناء القدرة على الإبداع	% ٤	% ١	-	-
٣- أعداد الطالب لاستكمال تعليمه وللحياة	-	% ١	% ١٠	-
٤- تنمية قدرات الطلاب فى مختلف النواحي	-	% -	-	% ٩
٥- التنشئة السياسية السليمة	-	-	-	% ٢



رسم يوضح مجموعة الأهداف الخاصة بالفرد في الخطابات المختلفة

ويتضح من الجدول السابق :

١- اشتركت جميع الخطابات فى ضرورة الاهتمام ببناء الإنسان المصرى كهدف هام تسعى إليه الدولة ،ومن الطبيعى أن يقع عبء تحقيق هذا الهدف على التربية ، باعتبارها تسهم بشكل فعال فى تشكيل النشء فى مراحل متقدمة من عمرهم يكون فيها التأثير أكثر فاعلية ، إلا أن بيانات وزراء التعليم استحوذت على أعلى نسبة من تكرارات الحديث عن هذا الهدف .

٢- اشترك رؤساء الجمهورية مع رؤساء الحكومة فى ضرورة الاهتمام ببناء القدرة على الإبداع كهدف من أهداف التربية ،بلغ هذا الاهتمام أقصاه عند رؤساء الجمهورية .

٣- اشترك رؤساء الحكومة مع وزراء التعليم فى ضرورة إعداد الطالب لاستكمال تعليمه وللحياه فى نفس الوقت ،بلغ هذا الاهتمام أقصاه فى بيانات وزراء التعليم ، فقد توغلت البيانات فى هذا الهدف بشكل كبير .

٤- انفردت تقارير مجلس الشورى بالاهتمام بتنمية قدرات الطلاب فى مختلف النواحي ، وقد سجلت تكرارات الحديث عن هذا الهدف نسبة مرتفعة توضح اهتمام التقارير به ، وكذلك فقد اشتملت التقارير على جميع القدرات التى يجب تنميتها فى الطلاب من خلال العملية التعليمية .

٥- انفردت أيضا تقارير مجلس الشورى بهدف هام وهو ضرورة التنشئة السياسية السليمة لما لها من آثار واضحة على المجتمع ، وقد ركزت التقارير على التعليم الجامعى فى إمكانية تحقيق هذا الهدف .

## رابعاً : أهم الملاحظات على ما جاء بالدراسة

١- اتضح من الدراسة وخلال المراحل المختلفة لجمع البيانات أن هناك جهوداً ومحاولات كثيرة فى مجال التعليم قام بها مجلسا الشعب والشورى على مدار الفصول التشريعية محل الدراسة ، وهذه الجهود مستمرة حتى الآن ، وكل ما يتبقى عمله هو محاولة التنسيق بين هذه الجهود وبعضها والاستفادة منها بشكل أكثر ، حتى لا تضيع هباء ، فهناك بحوث ودراسات تقوم بها إدارات عديدة ومراكز بحثية متخصصة داخل مجلسى الشعب والشورى ، تهدف فى المقام الأول إلى الارتفاع

بأداء المجلسين ودورهما حتى يتمكننا من أدائه على أكمل وجهه ، بالإضافة إلى توفيرها للبيانات والمعلومات ، التي إذا أحسن استخدامها ، سوف يؤدي ذلك إلى تحسين الكفاءة المهنية لأعضاء مجلسي الشعب والشورى مما يمكنهم في النهاية من أداء دورهم التشريعي والرقابي بفاعلية أكبر .

٢- أى نظام تربوي يدرك طريقه ويعي عمله لا بد أن يضع مجموعة من الغايات الكبرى والأهداف التربوية ، بحيث يجعلها غاية العمل التربوي ، ومبرر وجوده ، والمشكلة تكمن في أسلوب تحديد تلك القيم والغايات بحيث تكون فعالة وممكنة ، ومن ناحية أخرى لا بد أن يتم العمل على تطبيقها . فلا بد أن نجعل هذه الأهداف حية متحركة تملك قوة الدفع والانطلاق ، وهذا هو المعنى الحقيقي لها .

وإذا نظرنا إلى الدراسة سنجد الأهداف التربوية جاءت في معظم الخطابات السياسية ، باستثناء تقارير مجلس الشورى عامة وضمنية وغير محددة بالدرجة التي تسمح بتنفيذها ومتابعتها ، فهي أهداف في معظمها محاولة لاجتذاب تأييد أكبر قدر من المواطنين دونما النظر إلى إمكانية تحقيقها ، فمن أهم الصعوبات التي تواجه صانعي السياسة التعليمية ، ليست في تحديد أهداف السياسة التعليمية على الورق ، وإنما المشكلة تكمن في إمكانية تحويلها إلى إجراءات يسهل تنفيذها ومتابعتها ، فالدراسة أوضحت أن لدينا الكثير من الأهداف العظمى التي إذا أمكن تحقيقها سوف يعود ذلك على المجتمع كله بالخير ، وسوف نهض بالعملية التعليمية على الوجه الأمثل ، ولكن المشكلة ليست في هذا الكم من الأهداف والتي تعتبر شعارات للمسؤولين عن صنع السياسة التعليمية ، ف لديهم الكثير من الأهداف الجيدة والتي تترجم إلى سياسات ، ولكن القليل جدا منها هو الذي يمكن تحويله إلى برامج وخطط تترجم هذه السياسات إلى إجراءات حركية .

٢- يرتبط بهذه النقطة الطموح البالغ لصانعي القرار السياسى التربوى ، ويعتبر هذا من أهم وأوضح أسباب التعثر في تحقيق الأهداف الموضوعية ، فنحن دائما نضع أهدافا تفوق إمكاناتنا ، وبذلك لا نستطيع تحقيقها ونرجع ذلك في النهاية إلى قصور الإمكانيات . فهدف تعميم التعليم كان طموحا لدرجة عدم إمكانية تحقيقه ، فقد ذكر بيان الحكومة في الفصل التشريعي الأول - دورة الانعقاد العادية الرابعة ، أى في بداية أول خطة عشرية أن هدف الوزارة فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي هو الوصول بنسبة الاستيعاب إلى ١٠٠ ٪ ، ثم خفض البيان هذه النسبة في دورة الانعقاد العادية الخامسة من نفس الفصل إلى ٨٠ ٪ ، ثم ارتفعت هذه النسبة بعد ذلك إلى الاستيعاب الكامل في الفصل التشريعي الثاني - دورة الانعقاد العادية الثانية ، والى الآن لم يتم

الوصول بنسبة الاستيعاب إلى الاستيعاب الكامل الذى حددته الخطة العشرية الأولى فى أول السبعينات . ونفس الشيء حدث فى معالجة الأمية ، فقد كان الهدف طموحا لدرجة عدم إمكانية تحقيقه .

٤- نقطة أخرى على درجة من الأهمية وهى إمكانية أن تتخذ قرارات ، وتشرع قوانين على عجل وفى سهولة شديدة اعتمادا على ما لدى متخذ القرار من مختلف السلطات والأدوات ، وبسبب هذا يشيع دائما حدوث المفاجئات ، وهذا ما حدث فى إلغاء سنة من التعليم الابتدائى ، وكذلك بالنسبة لصدور قانون الثانوية العامة الجديدة ، وخاصة أن السياسة التعليمية فى مصر " تتسم بالفردية وهذا يعنى وجود فرد واحد فى أغلب الأحيان يقف على قمة السلطة التعليمية ، وينفرد بصنع السياسات واتخاذ القرارات على الرغم من التصريح بعكس ذلك " (١) ، وقد ساعد الدستور على ذلك حيث نصت المادة (١٥٧) منه " أن الوزير هو الرئيس الإدارى الأعلى لوزارته ويتولى رسم سياسة الوزارة فى حدود السياسة العامة للدولة، ويقوم بتنفيذها " ويشترك مع رئيس الحكومة فى رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها ومتابعتها ، وهذا ما يؤدى إلى سرعة تعميم التجربة قبل تجربتها ، فينقصنا التجريب فى التطبيق قبل التعميم ، وخاصة أن الخطأ فى التعليم لا يمكن تداركه على المدى القريب .

٥- يرتبط بالنقطة السابقة محدودية مشاركة أعضاء مجلس الشعب فى صنع القرارات متمثلة فى الوظيفة التشريعية للمجلس ، مما يعظم من دور الوزراء ، فدورهم فى هذه الناحية كما اتضح من الفصل الثانى من هذه الدراسة لا يتعدى الموافقة على مشروعات القوانين والاتفاقيات والقرارات التى لها علاقة بالتعليم ، والتى ترد إلى المجلس أساسا من السلطة التنفيذية المتمثلة فى وزير التعليم .

حتى بالنسبة للوظيفة الرقابية للمجلس والتى دل التحليل فى الفصل الثانى من الدراسة على نشاطهم الملحوظ فيها ، نجد أن الاقتراحات برغبات قد سجلت أعلى نسبة من بين الاختصاصات الرقابية ، وبتحليلها تبين أن النسبة الكبيرة منها كانت لبناء المدارس فى المحافظات المختلفة والتى ينتمى إليها الأعضاء ، وهذا يدل على تركيزهم فى تنفيذ ووعدهم الانتخابية دونما النظر إلى العملية التعليمية نفسها .

(١) د / نهى عبد الكريم ، عملية صنع السياسة التعليمية فى الولايات المتحدة وجمهورية مصر العربية دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

٦- لا بد أن يعى صانعى السياسة طبيعة الشخصية المصرية فلكل شعب شخصية تميزه والمعروف أن " الشخصية المصرية كملامح عامة تميل إلى الاستقرار والرتابة والعيش المضمون والثقة الكاملة بالمستقبل مهما تعددت الأزمات والتحديات ، وهى تتفادى التغير وتتمسك بالقديم وتدافع عن تراث الأجداد ولا تقبل التحديث إلا بعد تردد ، ولا تستجيب لأى إصلاح إلا بعد أن تستشعر الفائدة القصوى والعائد المباشر من وراءه ، وهو شعب كثيرا ما يشك فى نوايا الحكام والمصلحين ولا يتوقع أى خير من وراء مشروعاتهم الإصلاحية ، وقد اكتسب هذه الصفة من ظلم الحكام الغرباء وقسوتهم وسوء معاملته لهم فى أثناء حكمهم " (١) . فلا بد أن يراعى ذلك عند وضع الأهداف التربوية .

٧- عمليات الانفصال والاندماج التى تعرضت لها وزارة التربية والتعليم ، والتى تم التعرض لها فى الفصل الأول من هذه الدراسة، أدت إلى افتقادنا لسياسة تعليمية طويلة المدى يكون نقطة البدء فيها هى الأهداف التى نسعى إليها ، سواء على المدى الطويل أو القصير ، فاستقرار السياسة أمر فى غاية الأهمية وخاصة فى التعليم حيث أن نتائج السياسة لا يمكن أن تظهر إلا بعد فترة طويلة نسبيا ، حيث تتباعد الأسباب عن النتائج فيغمض التشخيص وتتداخل المؤثرات ، مما يحتم التدقيق والتروى والعمل على ثبات السياسة لفترة طويلة نسبيا نقوم خلالها بتقويمها فى ضوء أهدافنا الجديدة ، والظروف المحيطة حتى نستطيع أن نصل إلى الأهداف المطلوبة .

٨- يتضح من تحليل الأهداف فى الفصول السابقة أن معظم الأهداف التربوية المتضمنة فى الخطابات السياسية ظهرت نتيجة للقوى والعوامل الاجتماعية والاقتصادية و السياسية التى تعرض لها المجتمع ، وانتقلت بعد ذلك للتربية باعتبارها الوسيلة التى يمكن عن طريقها التغلب على المعوقات والمشاكل التى تظهر فى أى مجتمع ، فتأثير المجتمع على التعليم كان واضحا، والعكس ليس صحيحا، باستثناء تقارير مجلس الشورى، حيث وضعت مجموعة من الغايات والأهداف يرمى تحقيقها من العملية التعليمية ، لما سيكون لها من آثارا واضحة على المجتمع ، وإلى حد ما بيانات وزراء التعليم . مما يدعونا إلى ضرورة أن نهتم بالدور الذى يمكن أن تلعبه التربية فى تغير المجتمع ، فبينما كان دور التربية فى الماضى هو نقل أهداف المجتمع على النحو الذى وضعه لها ذلك المجتمع ، نجد أن عليها اليوم أن تساهم بطريقة فعالة فى صياغة هذه الأهداف حتى تستطيع أن تحدث تغيرات مؤثرة فى المجتمع .

(١) د / حلم جريس ، إصلاح التعليم دعوة إلى تحرير التعليم من عثراته ، مرجع سابق ص ١٥٢ ، ١٥٣ .

٩- أثرت الظروف والعوامل الاجتماعية تأثيرا كبيرا على التعليم فى هذه الفترة ، فنتيجة للتحويلات الاجتماعية التى شهدتها المجتمع المصرى ، وإلزام الدولة بمجانبة التعليم تزايدت أعداد الطلاب تزيادا كبيرا أدى إلى زيادة الأعباء على الدولة بما يفوق قدرتها بأقدارا كثيرة ، مما أدى إلى عدم استطاعتها أن تقدم هذه الخدمة على الوجه الأكمل . صحيح أن هدف الدولة كان تقديم التعليم لكل أفراد الشعب بالمجان بحيث يصبح التعليم فى متناول الجميع ، وهذا هدف يستحق التقدير ، ولكن ما حدث أن الدولة قد سلكت طريقا لتحقيقه ، كان من نتائجه عدم إمكانية تحقيق هذا الهدف .

فقد وضعت الدولة على عاتقها رعاية ذوى الدخل المرتفعة مثلما فعلت مع الأفراد محدودى الدخل ، يضاف إلى ذلك ضعف الموارد ضعفا يستحيل معه تقديم هذه الخدمة بالجودة المطلوبة جنبا إلى جنب مع خدمات الصحة والإسكان والصرف . الخ . "فمبدأ المساواة الذى اعتنقته الدولة أدى فى النهاية إلى عدم المساواة مما أساء إلى العملية التعليمية كلها" <sup>(١)</sup> ، فالمساواة فى الإنفاق على القادر وعلى غير القادر أساء إلى الاثنيين معا ، وخاصة غير القادر حيث لم تستطع الدولة أداء دورها بالشكل المطلوب .

١٠- برز كذلك دور التعليم عندما تعرض مجتمعا إلى بعض الأنماط من الخلل والمشكلات مثل : مشكلة الإرهاب والسلبية والإدمان ، مما أدى إلى ضرورة الاهتمام بالتعليم فى محاولة التغلب على هذه الظواهر ، وقد ظهر نتيجة لذلك بعض الأهداف مثل :-

- القضاء على الإرهاب .
- ضرورة التنشئة السياسية السليمة .
- الالتزام بقيم المجتمع .
- تكوين الولاء للوطن .

١١- أما إذا انتقلنا إلى الظروف الاقتصادية فنجد أن تأثيرها كان واضحا على التعليم وأهدافه ، فنتيجة

انتهاج الدولة سياسة من شأنها أن تقوم بثلاث وظائف <sup>(٢)</sup> هى :-

- أ- العمل على النمو الاقتصادى .
- ب- السيطرة التامة من أجل تنفيذ المخطط الإصلاحى .
- ج- توفير العدالة الاجتماعية .

<sup>(١)</sup> د / أحمد رشيد ، تقييم السياسات العامة ، مرجع سابق .

<sup>(٢)</sup> المرجع السابق .

هذه السياسة أدت إلى ضعف المردود الاقتصادي ، وخاصة أن الدولة أخذت على عاتقها المشروعات الاستثمارية مرتفعة التكاليف ، منخفضة العائد المباشر مثل الطرق و السكك الحديدية والصرف والتعليم .. الخ ، مما أدى إلى عدم قدرتها القيام بالدور الذي حددته لنفسها . وقد اتجهت الدولة نتيجة لذلك لانتهاج سياسة الانفتاح والتي اهتمت بتشجيع رؤوس الأموال سواء العربية أو المصرية عن طريق تشجيع القطاع الخاص ، وبدأ الاهتمام بعنصر العمل لماله من أهمية في تحقيق الكفاية الإنتاجية التي استلزمها سياسة الانفتاح ، ويقصد بالكفاية الإنتاجية " نجاح البشر في تحقيق الاستثمار الأمثل لموارد بلادهم الطبيعية والبشرية ، وذلك بما يساير العصر من أجل تحقيق عائد أفضل <sup>(١)</sup> " ، وقد أوضحت الدراسات أن فشل خطط التنمية وبتأها يعود جانب كبير من أسبابه إلى عدم مراعاة عنصر العمل وإعطائه الاهتمام الكافي ، وترجع أهمية عنصر العمل لأن وسائل الإنتاج الحديثة تحتاج إلى تخصصات ومهارات دقيقة عالية الجودة ، ولذلك يصبح التعليم والتدريب المنظم الذي يحصل عليه عنصر العمل أساس الإنتاجية العامة والفردية ، وعاملا هاما لتوفير الوقت والمال والجهد ، وكذلك أساسا للاختراعات ، والتي يعتبرها البعض المقياس الرئيسي لتقدم المجتمع <sup>(٢)</sup> .

ويقع عبء تحقيق هذا التطور في عنصر العمل على التعليم الفني ، والذي يجب أن يتم النهوض به على مختلف مستوياته وتخصصاته ، وبالنظر إلى الخطابات السياسية المختلفة نجد أن هذا النوع من التعليم استحوذ على أعلى نسبة في الحديث عن هدف التوسع في التعليم في مختلف الخطابات ، فقد اعتبرت الخطابات أن التوسع في التعليم الفني "على حساب" التعليم العام هدف هام للدولة ، وهذا الهدف قد تحقق بالفعل ، ويتضح ذلك من تزايد أعداد الطلاب الملتحقين بهذا النوع من التعليم سنة بعد أخرى ، إلا أن تطويره بالشكل المطلوب لم يحظ بالاهتمام اللائق ، فما زال النظر إليه على أنه في مرتبة أدنى من التعليم العام ، فقد اعتبرته الخطابات " لمن فشلوا " في التعليم العام وهذا من ضمن أسباب عدم الاهتمام به ، يضاف إلى ذلك أن هذا النوع من التعليم يحتاج قدرا كبيرا من التمويل يجب توفيره له من مجالات متعددة . وهذا التدنى الواضح في مستوى التعليم الفني أثر على الأهداف التربوية التي أوضحت

الخطابات إمكانية مساهمة هذا النوع من التعليم في تحقيقها وهي :

- مد البلاد بحاجاتها من القوى البشرية والعاملة .

- بناء الدولة الحديثة .

- ربط التعليم بحاجات المجتمع .

<sup>(١)</sup> محسن محي الدين ، التخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

<sup>(٢)</sup> ف . ج . أمانسيف ، الثورة العلمية والتكنولوجية ، ترجمة موسى جندى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، (د.ت) ، ص ٢٩٨ .

- تلبية احتياجات القوات المسلحة .
- تحقيق التنمية الشاملة .
- مواكبة التقدم العلمى والتكنولوجى .

أدت كذلك الظروف الاقتصادية التى ظهرت فى العالم ، وأظفرت عن التقدم الكبير فى شتى جوانب الحياة إلى ضرورة الاهتمام بالتعليم ، فالمطلوب من التعليم اليوم أضعاف ما كان مطلوب فى أمس القريب حتى نتمكن من مواكبة ما يحدث من تطور ، وقد ظهرت بعض الأهداف المتواكبة مع ذلك مثل :

- مواجهة مشكلات العصر وتحديات التنمية .
- مواكبة التقدم العلمى والتكنولوجى .

وقد أدى كذلك التحول الاقتصادى إلى "الخصخصة" إلى الاهتمام بمصادر تمويل أخرى للتعليم، مما أدى إلى ظهور بعض الموضوعات كالمشاركة الشعبية ومشاركة الأحزاب فى التعليم ، إلا أن هذه المشاركات تعتبر محدودة لا تتماشى مع ضخامة مسئوليات التعليم ، بما يحتم علينا إفساح المجال أمام الجميع للمشاركة لتحمل هذا العبء الضخم .

١٢- إذا انتقلنا بعد ذلك إلى الظروف السياسية فنجد تأثيرها واضحا على الاهتمام بالتعليم ، فقد أثرت ظروف الحرب التى مرت بها البلاد على الاهتمام بالتعليم حيث تراجع إلى أدنى الدرجات، كما أدت الظروف السياسية الداخلية إلى إبراز موضوع هام وهو ممارسة الطلاب للنشاط السياسى ، بينما نجد أن الاستقرار الداخلى فى الثمانينات أدى إلى زيادة الاهتمام بالتعليم ومشاكله .

١٣- ركزت الخطابات المختلفة تركيزا شديدا على موضوع التعليم الجامعى والعالى حتى طغى على باقى مراحل التعليم ، وقد ركزت الخطابات على أهمية هذا النوع من التعليم فى تحقيق بعض الأهداف مثل :

- مد البلاد بحاجاتها من القوى البشرية والعاملة .
- ربط التعليم بحاجات المجتمع .
- الاهتمام بالعلوم الحديثة .
- تنمية المجتمع .
- تكوين الولاء للوطن .

- التنشئة السياسية .

- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص .

١٤- اهتمت الخطابات المختلفة بإعداد المعلم ، و اعتبرت أن إعداده الإعداد الجيد وتدريبه أثناء الخدمة لمواكبة كل مستحدث فى الأهداف التربوية ووسائلها هدفا أساسيا للسياسة التعليمية ، وقد اعتبرته الخطابات وسيلة هامة لتحقيق الأهداف التالية :

-التوسع فى التعليم

-مواكبة التقدم العلمى و التكنولوجى .

-تحقيق ديمقراطية التعليم .

-تكوين الولاء للوطن .

-تنمية المجتمع وتطويره .

-الاهتمام بالتربية الدينية .

-تطوير التعليم .

وبذلك فحسن إعداد المعلم من أهم المدخلات فى العملية التعليمية ،والتى يجب التركيز عليها .

**Americano:** aperitif consisting of equal quantities of bitters and Italian vermouth, diluted with soda.

**Angostura:** the bark of a Venezuelan tree from which a bitter tonic is extracted, often used in cocktails.

**Applejack:** American for apple brandy.

**Armagnac:** top-quality brandy, similar to cognac, from Armagnac, a region in the Gers department.

**Arrack:** a spirit which is very similar to rum, distilled from rice. Imported from Java (Batavia arrack) and India.

**Bacardi:** white rum produced in Cuba.

**Bénédictine:** fine herbal liqueur made in the Benedictine monastery in Fécamp in Normandy. The abbreviation D.O.M. stands for 'Deo Optimo Maximo'.

**Bourbon:** American whiskey chiefly distilled from corn. (From Bourbon County in Kentucky.)

**Calvados:** apple brandy produced in Calvados in France.

**Cobbler:** drink of wine or liqueur, sugar, lemon, pounded ice, and whatever fruit is in season.

**Cocktail:** alcoholic drink made of various spirits mixed in a shaker with pounded ice.

**Cognac:** high-quality French brandy produced in the Cognac area (Charente department) The choice variety is known as 'fine champagne'.

**Cointreau:** orange-flavoured French liqueur, similar to Curaçao; in cocktails it can be replaced by Triple sec.

**Crème:** liqueur with a high sugar content and a low alcohol content.

**Curaçao:** liqueur flavoured with the peel of bitter oranges, produced in the island of Curaçao in the Antilles.

## RUM-Cocktails

### Daiquiri

Cuban rum	3/6
Lemon juice	1/6
Sugar syrup (or grenadine)	1 teaspoonful

### Bacardi

Bacardi rum	3/6
Lemon juice	1/6
Grenadine	1 teaspoonful
Gin	3/6

### Presidente

Bacardi rum	3/4
French vermouth	1/4
Grenadine	1/2 teaspoonful
(American add 1 or 2 dashes of curaçao)	

### Rum cocktail

Bacardi rum	1 glass
Angostura	1 dash
Sugar syrup	1/2 teaspoonful

## WHISKY-Cocktails

### Manhattan

Canadian whiskey	2/3
Italian vermouth	1/3
Angostura	1 dash
Serve with an olive.	

### Old-fashioned

Bourbon (or rye whiskey)	1 glass
Angostura	2 dashes
Sugar	1 teaspoonful
Squeeze lemon peel on it and garnish with a slice of orange.	
(Take gin instead of whiskey and you get an old-fashioned gin-cocktail)	

### Rob Roy

Scotch whisky	2/3
Italian vermouth	1/3
Angostura	1 dash
Serve with a cherry.	

### Whisky cocktail

American whiskey	1 glass
Angostura	2 dashes
Sugar syrup	1 teaspoonful
(Grenadine or curaçao are usable instead of sugar syrup)	

## VODKA-Cocktails

### Bloody Mary

Vodka	1/2 glass
Tomato juice	1 1/2 glasses
Lemon juice	1 teaspoonful
Serve in a tumbler with salt and paprika.	

### Vodka sour

Vodka	1 glass
Juice of half a lemon	
Sugar syrup	1 teaspoonful
(If you want a gin sour, a brandy sour or a whisky sour take these other spirits instead of vodka)	

\* For dry cocktails use a larger quantity of the main spirit and add French instead of Italian vermouth.

**Sherry:** a Spanish fortified wine. (Anglicism of the word 'Jerez'.)

**Syrup:** thick sweet liquid made by dissolving sugar in boiling water.

**Soft drink:** a non-alcoholic drink.

**Sour:** drink of spirits with lemon- or lime-juice and sugar.

**Straight whiskey:** American for neat whiskey.

**Tequila:** national Mexican liquor with a very high alcohol content made from an agave plant.

**Triple sec:** a sweet liqueur with an orange aroma, similar to Curaçao and Cointreau.

**Tumbler:** drinking-glass without a handle.

**Dubonnet:** French aperitif.

**Fizz:** a refreshing drink, a mixture of a strong liqueur, sugar, lemon juice, and soda water. Gin fizz is the most famous of its kind.

**Flip:** drink made of a dessert wine (or a strong liqueur), sugar and a fresh egg-yolk mixed in the shaker

**Gin (London gin):** English colourless spirit flavoured with juniper berries.

**Grand Marnier:** excellent French liqueur made from cognac and oranges.

**Grenadine:** pomegranate syrup, bright red in colour.

**Highball:** iced drink of spirits diluted with soda water.

**Kirsch:** cherry brandy. Swiss and Black Forest kirsch are the most famous varieties.

**Long drink:** cold alcoholic drink diluted with soda and served in a tall glass.

**Ouzo:** a Greek spirit flavoured with aniseed.

**Orange bitters:** liquor used as a flavouring in cocktails

**Pastis:** French aperitif flavoured with aniseed.

**Pernod:** French aperitif with aniseed and vermouth which is drunk diluted with water.

**Port:** strong, sweet, fortified wine made in Oporto, city in Portugal.

**Rum:** strong liquor distilled from sugar-cane. Best-known varieties: Jamaica rum (dark-brown) and Cuban rum (light yellow).

**Sake:** national Japanese alcoholic drink distilled from rice, warmed before serving.

**Sambuca:** Italian liqueur flavoured with aniseed, a typical local drink from Civitavecchia and Viterbo.

المراجع

## (١) الوثائق الرسمية :

- ١ - بيان رئيس مجلس الوزراء فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الأول - دورة الانعقاد العادية الأولى - مضبطة الجلسة (٦) ٢٩ ديسمبر ١٩٧١ .
- ٢ - بيان رئيس مجلس الوزراء بمناسبة تشكيل وزارى جديد - الفصل التشريعى الأول - دورة الانعقاد العادية الأولى - مضبطة الجلسة (١٢) ٢٣ يناير ١٩٧٢ .
- ٣ - بيان رئيس مجلس الوزراء فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الأول - دورة الانعقاد العادية الثانية - مضبطة الجلسة (١٢) ٢٧ نوفمبر ١٩٧٢ .
- ٤ - بيان رئيس مجلس الوزراء فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الأول - دورة الانعقاد العادية الثالثة - مضبطة الجلسة (٤) ٨ ديسمبر ٧٣ .
- ٥ - بيان رئيس مجلس الوزراء فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الأول - دورة الانعقاد العادية الرابعة - مضبطة الجلسة (٧) ٢٧ نوفمبر ٧٤ .
- ٦ - بيان رئيس مجلس الوزراء بمناسبة تشكيل وزارى جديد - الفصل التشريعى الأول - دورة الانعقاد العادية الرابعة - مضبطة الجلسة (٥١) ١٣ مايو ١٩٧٥ .
- ٧ - بيان رئيس مجلس الوزراء فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الأول - دورة الانعقاد العادية الخامسة - مضبطة الجلسة (٢) ٢٩ أكتوبر ١٩٧٥ .
- ٨ - بيان رئيس مجلس الوزراء فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الثانى - دورة الانعقاد العادية الأولى - مضبطة الجلسة (٣) ١١ ديسمبر ١٩٨٦ .
- ٩ - بيان رئيس مجلس الوزراء فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الثانى - دورة الانعقاد العادية الثانية - مضبطة الجلسة (٧) ٤ ديسمبر ١٩٧٧ .
- ١٠ - بيان رئيس مجلس الوزراء فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الثانى - دورة الانعقاد العادية الثالثة - مضبطة الجلسة (٣) ٢٥ نوفمبر ١٩٧٨ .
- ١١ - بيان رئيس مجلس الوزراء فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الثالث - دورة الانعقاد العادية الأولى - مضبطة الجلسة (٢٥ - ٢٧) ١٥، ١٦ ديسمبر ١٩٧٩ .
- ١٢ - بيان رئيس مجلس الوزراء فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الثالث - دورة الانعقاد العادية الثانية - مضبطة الجلسة (٣) ٢٢ نوفمبر ٨٠ .
- ١٣ - بيان رئيس مجلس الوزراء فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الثالث - دورة الانعقاد العادية الثالثة - مضبطة الجلسة (٤) ٢٢ نوفمبر ١٩٨١ .
- ١٤ - بيان رئيس مجلس الوزراء بمناسبة تشكيل وزارى جديد - الفصل التشريعى الثالث - دورة الانعقاد العادية الثالثة - مضبطة الجلسة (٢٨) - ٢٠ نوفمبر ١٩٨٢ .

- ١٥- بيان رئيس مجلس الوزراء فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الثالث - دورة الانعقاد العادىة الرابعة - مضبطة الجلسة (٧) ٦ نوفمبر ١٩٨٢ .
- ١٦- بيان رئيس مجلس الوزراء فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الثالث - دورة الانعقاد العادىة الخامسة - مضبطة الجلسة (٧) ٣ ديسمبر ١٩٨٣ .
- ١٧- بيان رئيس مجلس الوزراء فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الرابع - دورة الانعقاد العادىة الأولى - مضبطة الجلسة (٧) ١٥ سبتمبر ١٩٨٤ .
- ١٨- بيان رئيس مجلس الوزراء فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الرابع - دورة الانعقاد العادىة الثانية - مضبطة الجلسة (٤) ٣٠ نوفمبر ١٩٨٥ .
- ١٩- بيان رئيس مجلس الوزراء فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الرابع - دورة الانعقاد العادىة الثالثة - مضبطة الجلسة (١٣) ٢٩ ديسمبر ١٩٨٦ .
- ٢٠- بيان رئيس مجلس الوزراء فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الخامس - دورة الانعقاد العادىة الأولى - مضبطة الجلسة (٦) ٦ يونىة ١٩٨٧ .
- ٢١- بيان رئيس مجلس الوزراء بمناسبة تشكيل وزارى جديد - الفصل التشريعى الخامس - دورة الانعقاد العادىة الأولى - مضبطة الجلسة (٣٦) ١٦ نوفمبر ١٩٨٧ .
- ٢٢- بيان رئيس مجلس الوزراء فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الخامس - دورة الانعقاد العادىة الثانية - مضبطة الجلسة (٤) ٢٦ نوفمبر ١٩٨٨ .
- ٢٣- بيان رئيس مجلس الوزراء فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الخامس - دورة الانعقاد العادىة الثالثة - مضبطة الجلسة (٧) ١٦ ديسمبر ١٩٨٩ .
- ٢٤- بيان رئيس مجلس الوزراء فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى السادس - دورة الانعقاد العادىة الأولى - مضبطة الجلسة (١٣) ٢٨ يناير ١٩٩١ .
- ٢٥- بيان رئيس مجلس الوزراء فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى السادس - دورة الانعقاد العادىة الثانية - مضبطة الجلسة (٧) ٣٠ ديسمبر ١٩٩١ .
- ٢٦- بيان رئيس مجلس الوزراء فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى السادس - دورة الانعقاد العادىة الثالثة - مضبطة الجلسة (١٦) ٢٨ ديسمبر ١٩٩٢ .
- ٢٧- بيان رئيس مجلس الوزراء فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى السادس - دورة الانعقاد العادىة الرابعة - مضبطة الجلسة (١٥) ١٣ ديسمبر ١٩٩٣ .
- ٢٨- بيان رئيس مجلس الوزراء فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى السادس - دورة الانعقاد العادىة الخامسة - مضبطة الجلسة (١٦) ٣ ديسمبر ١٩٩٤ .

- ٢٩- بيان وزير التعليم لمناقشة سياسة الوزارة - الفصل التشريعى الأول - دورة الانعقاد العادية الأولى - مضبطة الجلسة (٢٦) ١٥ إبريل ١٩٧٢ .
- ٣٠- بيان وزير التعليم بمناسبة الأحداث الطلابية - الفصل التشريعى الأول - دورة الانعقاد العادية الثانية - مضبطة الجلسة (٣٩) ١٢ فبراير ١٩٧٣ .
- ٣١- بيان وزير التعليم لمناقشة سياسة الوزارة - الفصل التشريعى الأول - دورة الانعقاد العادية الخامسة - مضبطة الجلسة (٢٦) ٢١ يناير ١٩٧٥ .
- ٣٢- بيان وزير التعليم لمناقشة سياسة الوزارة - الفصل التشريعى الخامس - دورة الانعقاد العادية الأولى - مضبطة الجلسة (٧٣) ومضبطة الجلسة (٧٤) .
- ٣٣- خطاب رئيس الجمهورية فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الأول - دورة الانعقاد العادية الأولى - مضبطة الجلسة الافتتاحية ١١ نوفمبر ١٩٧١ .
- ٣٤- خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة يوم مجلس الشعب - الفصل التشريعى الأول - دورة الانعقاد العادية الأولى - ١٥ نوفمبر ١٩٧٢ .
- ٣٥- خطاب رئيس الجمهورية فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الأول - دورة الانعقاد العادية الثانية - مضبطة الجلسة الافتتاحية ١٥ أكتوبر ١٩٧٢ .
- ٣٦- خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة الأحداث الطلابية - الفصل التشريعى الأول - دورة الانعقاد العادية الثانية - جلسة خاصة - ٣١ يناير ١٩٧٣ .
- ٣٧- خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة وقف إطلاق النار - الفصل التشريعى الأول - دورة انعقاد غير عادية - ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ .
- ٣٨- خطاب رئيس الجمهورية فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الأول - دورة الانعقاد العادية الرابعة - مضبطة الجلسة الافتتاحية - ٢٩ مارس ١٩٧٥ .
- ٣٩- خطاب رئيس الجمهورية فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الأول - دورة الانعقاد العادية الخامسة - مضبطة الجلسة الافتتاحية ١٨ أكتوبر ١٩٧٥ .
- ٤٠- خطاب رئيس الجمهورية عن الملامح والاتجاهات لمستقبل العمل الوطنى - الفصل التشريعى الأول - دورة الانعقاد العادية الخامسة ١٤ / ٣ / ١٩٧٦ .
- ٤١- خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة إعادة انتخابه - الفصل التشريعى الأول - دورة الانعقاد العادية الخامسة ٢٥ أغسطس ١٩٧٦ .
- ٤٢- خطاب رئيس الجمهورية فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الثانى - دورة الانعقاد العادية الأولى - مضبطة الجلسة الافتتاحية ١١ نوفمبر ١٩٧٦ .

- ٤٣- خطاب رئيس الجمهورية فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الثانى - دورة الانعقاد العادىة الثانية - مضبطة الجلسة الافتتاحىة ٩ نوفمبر ١٩٧٧ .
- ٤٤- خطاب رئيس الجمهورية عن رحلة السلام إلى القدس - الفصل التشريعى الثانى - دورة الانعقاد العادىة الثانية ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ .
- ٤٥- خطاب رئيس الجمهورية فى يوم مجلس الشعب - الفصل التشريعى الثانى - دورة الانعقاد العادىة الثانية ٢١ يناير ١٩٧٨ .
- ٤٦- خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة كامب ديفيد - الفصل التشريعى الثانى - دورة الانعقاد العادىة الثانية - جلسة خاصة فى ٢ أكتوبر ١٩٧٨ .
- ٤٧- خطاب رئيس الجمهورية فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الثانى - دورة الانعقاد العادىة الثالثة ٢٥ نوفمبر ١٩٧٨ .
- ٤٨- خطاب رئيس الجمهورية فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الثالث - دورة الانعقاد العادىة الأولى - مضبطة الجلسة الافتتاحىة ٢٣ يونىة ١٩٧٩ .
- ٤٩- خطاب رئيس الجمهورية فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الثالث - دورة الانعقاد العادىة الثانية - مضبطة الجلسة الافتتاحىة - ١ نوفمبر ١٩٨٠ .
- ٥٠- خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة العيد العاشر لثورة التصحيح والاحتفال بيوم مجلس الشعب - الفصل التشريعى الثالث - دورة الانعقاد العادىة الثانية - ١٤ مايو ١٩٨١ .
- ٥١- خطاب الرئيس بمناسبة أحداث الزاوىة الحمراء - الفصل التشريعى الثالث - دورة انعقاد غير عادىة - ٥ سبتمبر ١٩٨١ .
- ٥٢- خطاب الرئيس محمد حبنى مبارك بمناسبة أداء اليمين الدستورى - الفصل التشريعى الثالث - دورة انعقاد غير عادىة - ١٤ أكتوبر ١٩٨١ .
- ٥٣- خطاب الرئيس فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الثالث - دورة الانعقاد العادىة الثالثة - مضبطة الجلسة الافتتاحىة - ٨ نوفمبر ١٩٨١ .
- ٥٤- خطاب الرئيس بمناسبة التمام الانسحاب من الأراضى المصرىة - الفصل التشريعى الثالث - دورة الانعقاد العادىة الثالثة - ٢٦ إبرىل ١٩٨٢ .
- ٥٥- خطاب الرئيس فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى الثالث - دورة الانعقاد العادىة الرابعة - ٣ أكتوبر ١٩٨٢ .
- ٥٦- خطاب الرئيس بمناسبة الاحتفال بيوم مجلس الشعب - الفصل التشريعى الثالث - دورة الانعقاد العادىة الرابعة - ١٤ مايو ١٩٨٣ .

- ٥٧- خطاب الرئيس في افتتاح الدورة - الفصل التشريعي الثالث - دورة الانعقاد العادية الخامسة -  
٦ نوفمبر ١٩٨٣ .
- ٥٨- خطاب رئيس الجمهورية في افتتاح الدورة - الفصل التشريعي الرابع - دورة الانعقاد العادية  
الأولى - ١٥ سبتمبر ١٩٨٤ .
- ٥٩- خطاب رئيس الجمهورية في افتتاح الدورة - الفصل التشريعي الرابع - دورة الانعقاد العادية  
الثانية - ٣٠ نوفمبر ١٩٨٥ .
- ٦٠- خطاب رئيس الجمهورية في افتتاح الدورة - الفصل التشريعي الرابع - دورة الانعقاد العادية  
الثالثة - ٢٩ ديسمبر ١٩٨٦ .
- ٦١- خطاب رئيس الجمهورية في افتتاح الدورة - الفصل التشريعي الخامس - دورة الانعقاد العادية  
الأولى - ٢٣ إبريل ١٩٨٧ .
- ٦٢- خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة أداء اليمين لفترة رئاسة تالية - الفصل التشريعي الخامس -  
دورة الانعقاد غير عادية - ١٢ / ١٠ / ١٩٨٧ .
- ٦٣- خطاب رئيس الجمهورية في افتتاح الدورة - الفصل التشريعي الخامس - دورة الانعقاد العادية  
الثانية - ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ .
- ٦٤- خطاب رئيس الجمهورية في افتتاح الدورة - الفصل التشريعي الخامس - دورة الانعقاد العادية  
الثالثة - ٩ نوفمبر ١٩٨٩ .
- ٦٥- خطاب رئيس الجمهورية في افتتاح الدورة - الفصل التشريعي السادس - دورة الانعقاد العادية  
الأولى - ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .
- ٦٦- خطاب الرئيس عن الموقف في الخليج - الفصل التشريعي السادس - دورة الانعقاد العادية  
الأولى - ٢٤ يناير ١٩٩١ .
- ٦٧- خطاب الرئيس عن الموقف بعد تحرير الكويت - الفصل التشريعي السادس - دورة الانعقاد  
العادية الأولى - ٣ مارس ١٩٩١ .
- ٦٨- خطاب الرئيس في افتتاح الدورة - الفصل التشريعي السادس - دورة الانعقاد العادية الثانية -  
١٤ نوفمبر ١٩٩١ .
- ٦٩- خطاب الرئيس في افتتاح الدورة - الفصل التشريعي السادس - دورة الانعقاد العادية الثالثة -  
١٤ نوفمبر ١٩٩٢ .
- ٧٠- خطاب الرئيس بمناسبة أداء اليمين لفترة رئاسة ثالثة - الفصل التشريعي السادس - دورة  
انعقاد غير عادية - ١٢ أكتوبر ١٩٩٣ .

- ٧١- خطاب رئيس الجمهورية فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى السادس - دورة الانعقاد العادية الرابعة - ١١ نوفمبر ١٩٩٣ .
- ٧٢- خطاب رئيس الجمهورية فى افتتاح الدورة - الفصل التشريعى السادس - دورة الانعقاد العادية الخامسة - ١٢ نوفمبر ١٩٩٤ .
- ٧٣- مجلس الشورى - لجنة الخدمات - التقرير رقم ١٧ - نحو سياسة تعليمية متطورة .
- ٧٤- مجلس الشورى - لجنة الخدمات - التقرير رقم ٦ - الجامعات حاضرها ومستقبلها .

### (٣) الرسائل :

- ١- سناء محمد مسعود - الأهداف التربوية - دراسة مقارنة بين مصر وأمريكا - رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة معهد الدراسات والبحوث التربوية، ١٩٩٧ .
- ٢- نهى عبد الكريم عملية صنع السياسة التعليمية فى الولايات المتحدة وجمهورية مصر العربية "دراسة مقارنة" رسالة دكتوراه غير منشورة معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة ١٩٩٦،
- ٣- هشام عطية عبد المقصود - تأثير السياسة الخارجية فى معالجة الصحافة للشئون الدولية - رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة القاهرة - كلية الإعلام ١٩٩٥ .

### (٣) الكتب :

- ١- د / أحمد على الحاج محمد - التخطيط التربوى - إطار لمدخل تنموى جديد - المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع - الطبعة الأولى ١٩٩٢ م .
- ٢- د / أحمد رشدى وآخرون - تقويم السياسات العامة فى مصر ، مركز الدراسات والبحوث السياسية ، مطبعة أطلس ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
- ٣- د / أماني قنديل - سياسة التعليم الجامعى فى مصر - مركز الدراسات والبحوث السياسية .
- ٤- د / أماني قنديل - تحليل السياسة العامة فى مصر - مركز الدراسات والبحوث السياسية .
- ٥- أمانة العلاقات الخارجية والعامة - مجلس الشعب تكوينه واختصاصاته - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٧٦ م .
- ٦- د / جابر عبد الحميد جابر وخيرى كاظم - مناهج البحث فى التربية وعلم النفس - القاهرة دار النهضة العربية ١٩٨٧ م .
- ٧- د / حليم جريس - إصلاح التعليم - دعوة إلى تحرير التعليم من عثراته - مكتبة الأنجلو المصرية .

- ٨- د / رشدي طعيمة - تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية - دار الفكر العربي .
- ٩- د / عادل عز الدين الأشول ، موسوعة التربية الخاصة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٧ .
- ١٠- د / عبد الجليل شلبي - الخطابة وإعداد الخطيب - دار العلم - الكويت .
- ١١- د / عبد الوهاب الكيالي - موسوعة السياسة - الجزء الثاني - المؤسسة العربية للدراسات والنشر .
- ١٢- د / عبد الله عبد الدائم - نحو فلسفة تربوية عربية - الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربي - مركز دراسات الوحدة العربية .
- ١٣- ف.ج. أماسيف ، الثورة العلمية والتكنولوجية ، ترجمة موسى جندی ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة .
- ١٤- د / كمال المنوفى - أصول النظم السياسية المقارنة - شركة الريعان للنشر والتوزيع - الكويت .
- ١٥- د / محمد بهاء الدين الغمري - المدخل في علم السياسة والفكر السياسى ، بل برنت للطباعة والتصوير ١٩٩٧ م .
- ١٦- د / محمد بهاء الدين الغمري . علم السياسة وتطور الفكر السياسى ، الجزء الأول ، الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٦ .
- ١٧- د / محمد حافظ دياب ، سيد قطب - الخطاب الأيديولوجى - ط ( القاهرة ) - دار الثقافة الجديدة ( ١٩٨٧ م ) .
- ١٨- مجلس الشعب - لجنة تدوين التقاليد البرلمانية - مدونة التقاليد البرلمانية منذ بدء الحياة النيابية فى ظل دستور ١٩٢٣ فى الفصل التشريعى الثالث لمجلس الشعب - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٩٨٤ م .
- ١٩- مجلس الشعب ، دستور جمهورية مصر العربية ، مطابع مجلس الشعب ، ١٩٩٥ .
- ٢٠- د / محسن محى الدين التخطيط الاقتصادى دار النهضة ، القاهرة .
- ٢١- د / محسن خليل - القانون الدستورى والدساتير المصرية - دار الجامعة الجديدة للنشر ١٩٩٦ م .
- ٢٢- د / محمد منير مرسى - فلسفة التربية - اتجاهاتها ومدارسها - عالم الكتب .
- ٢٣- د / محمد لبيب النجیحى - التربية ، أصولها الفلسفية والنظرية - مكتبة الأنجلو ١٩٨٣ م .
- ٢٤- د / محمد السيد سلطان - الأهداف التربوية فى إطار النظرية التربوية فى الإسلام - دار المعارف ١٩٨٣ م .
- ٢٥- د / محمد عابد الجابرى . الخطاب العربى المعاصر - دراسة تحليلية نقدية دار الطليعة بيروت ١٩٨٢ .
- ٢٦- مجمع اللغة العربية بالمعجم الوسيط - الجزء الثانى ، الطبعة الثانية - ١٩٨٥ .

**(٤) المراجع الأجنبية :**

- (1) Berreth , Diana , The politics of policy making , Educational – ledership , V.42
- (2) Smith , Craig , Contemporary political speech writing ,Southern Speech-Communication  
.Journal